

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

العنوان

أثر مصادر التمويل على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية
- دراسة حالة مؤسسة عياشي سعيد للبلاط -

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطلبة:

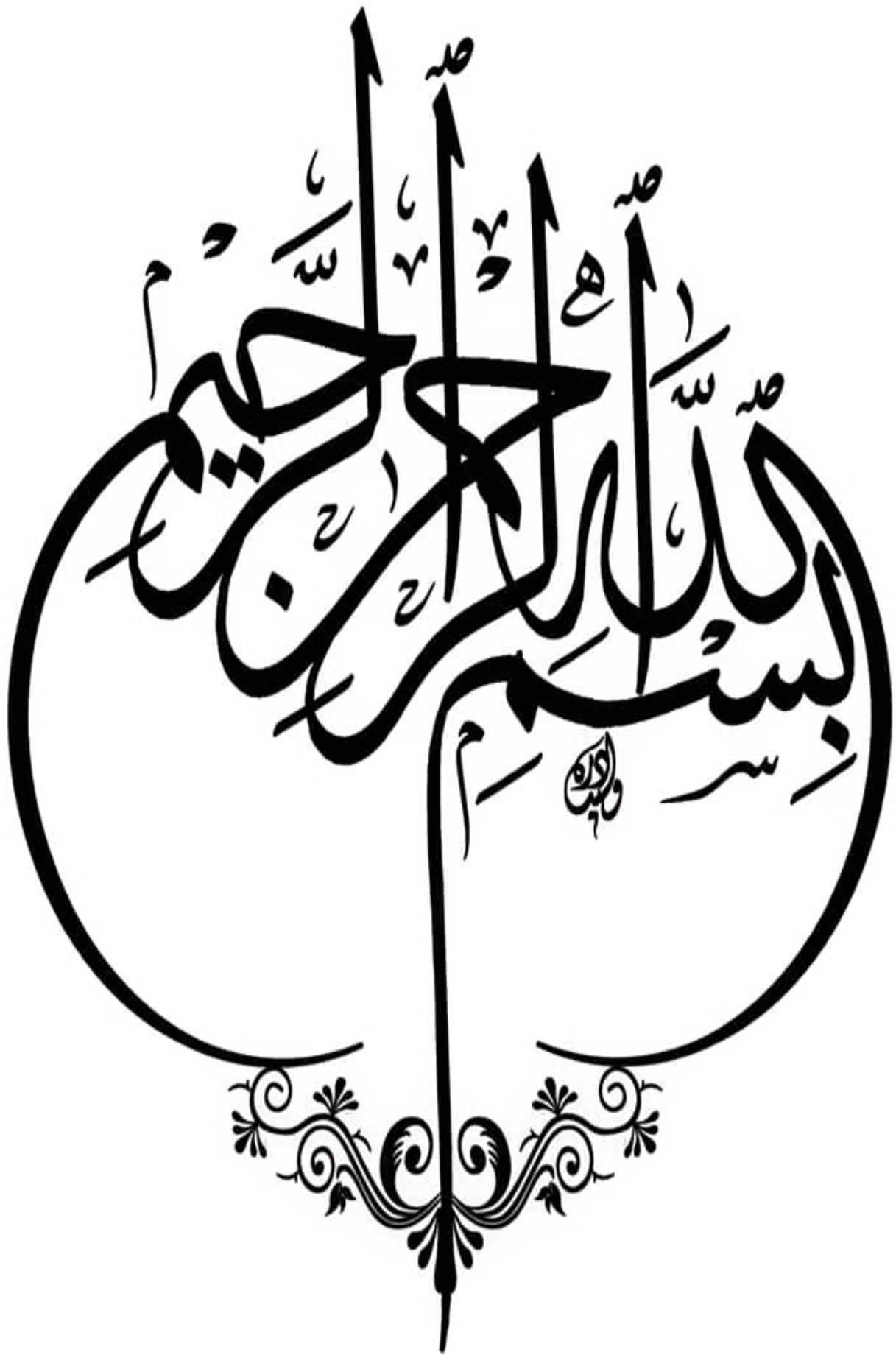
حنان فنور

هنية بوكرمة

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة جيجل	نعمان محصول
مناقشا	جامعة جيجل	جمال الدين كعواش
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	مختار بن اعمر

السنة الجامعية: 2020/2019



شكر وتقدير

قال تعالى "لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ"، الحمد لله الذي به تتم الصالحات، الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على سيدنا وحبیبنا محمد صلی الله علیه وسلم.

نتقدم بجزیل الشکر والثناء للأستاذ المشرف " مختار بن اعرم " على قبوله الإشراف على هذه المذكرة وشرف التأطیر ومتابعته لبحثنا منذ أن كان فكرة إلى أن اكتمل مشواره، فجزاه الله عنا كل الجزاء.

كما لا يفوتنا أن نتوجه بالتحية إلى الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وإلى كل الأيادي التي قدمت لنا علما نافعا طوال مشوارنا الدراسي،

فجزاهم الله عنا خير الجزاء وبارك الله في عملهم.

الإهداء

إلى التي جعلت الجنة تحت أقدامها

إلى من كانت همساتها أحلى مني، وكلماتها باتت نجوي

إلى من أنارت لي درب حياتي بحبها،.....أمي الحبيبة.

إلى من عشت تحت كنفه باطمئنان وسلام

ورباني على الفضيلة والأخلاق..... أبي العزيز

إلى جميع أفراد أسرتي الأحبة

وكل الأهل والأقارب

وإلى كل رفيقات دربي اللواتي ساندوني في مشواري الجامعي

إلى كل من تذكرهم قلبي ونسيهم قلبي

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

وشكرا.

هنية

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من جعل الله سبحانه وتعالى الجنة
تحت أقدامها

تلك التي أفنت شبابها لخدمتنا وراحتنا أُمي الحبيبة

كما لا أنسى أن أهديه إلى من جعله الله أوسط أبواب الجنة أبي الغالي

كما أود أن أهديه إلى إخوتي وجميع أفراد عائلتي وإلى كل زميلاتي

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل وكانت له علينا يد بيضاء لا

نستطيع مكافأتها إلى بالدعاء

وشكرا

حنان

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
-	إهداء
-	شكر وتقدير
-	قائمة الجداول والأشكال
-	قائمة الملاحق
أ-ت	مقدمة عامة
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسة الاقتصادية و مردوديتها	
05	تمهيد
06	المبحث الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية
06	المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية و خصائصها
07	المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسة الاقتصادية
12	المطلب الثالث: وظائف المؤسسة الاقتصادية
19	المطلب الرابع: أهداف المؤسسة الاقتصادية
20	المبحث الثاني: مفهوم مردودية المؤسسة الاقتصادية و توضيح كيفية قياسها
20	المطلب الأول: تعريف المردودية وكيفية قياسها
22	المطلب الثاني: مكونات المردودية والعوامل المؤثرة فيها
27	المطلب الثالث: أهمية المردودية
30	المطلب الرابع: أنواع المردودية
34	الخلاصة

الفصل الثاني: مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمرودية المالية في المؤسسة الاقتصادية

36	تمهيد
37	المبحث الأول: مفهوم مصادر التمويل
37	المطلب الأول: تعريف التمويل وخصائصه
39	المطلب الثاني: مصادر التمويل الداخلية
42	المطلب الثالث: مصادر التمويل الخارجية
48	المطلب الرابع: محددات الاختيار بين مصادر التمويل وأهميته
49	المبحث الثاني: علاقة مصادر التمويل بالمرودية المالية للمؤسسة الاقتصادية
49	المطلب الأول: تعريف المردودية المالية وكيفية قياسها
53	المطلب الثاني: تفكيك نسبة المردودية المالية والكشف عن محدداتها
55	المطلب الثالث: تحليل أثر الرفع المالي والكشف عن محددات المردودية
85	المطلب الرابع: آليات التحكم في المردودية المالية
94	الخلاصة

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة "عياشي سعيد للبلاط"

66	تمهيد
67	المبحث الأول: تقديم مؤسسة "عياشي سعيد للبلاط"
67	المطلب الأول: نشأة المؤسسة وموقعها
68	المطلب الثاني: مجال نشاط المؤسسة
69	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة وأهدافها

73	المبحث الثاني: علاقة مصادر التمويل بالمرودية المالية لمؤسسة "عياشي سعيد للبلاط"
74	المطلب الأول: نسبة المردودية المالية المحققة من قبل المؤسسة
77	المطلب الثاني: تفكيك نسبة المردودية المالية المحققة
78	المطلب الثالث: أثر الرفع المالي
82	الخلاصة
84	الخاتمة
91	قائمة المراجع
95	الملاحق
	الملخص

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جانب الاصول الصافية من الميزانية المالية المختصرة خلال السنتين الماليتين 2017-2018	75
02	جانب الخصوم من الميزانية المالية المختصرة خلال السنتين الماليتين 2017-2018	76
03	نسبة المديونية المالية المحققة خلال السنتين الماليتين 2017-2018	76
04	أثر المردودية الاقتصادية الكلية على المردودية المالية خلال السنتين الماليتين 2017-2018	77
05	نسبة المديونية الاقتصادية المحققة خلال السنتين الماليتين 2017-2018	79
06	معدل الفائدة (المتوسط خلال السنتين الماليتين 2017-2018)	79

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الشكل العام للهيكل التنظيمي في المؤسسة الاقتصادية	16
02	المحددات الأساسية للمردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية	59
03	الهيكل التنظيمي لمؤسسة "عياشي سعيد للبلاط"	70

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الميزانية المالية العامة لمؤسسة "عياشي سعيد للبلاط" لسنة 2017	95
02	جدول حساب النتائج لمؤسسة "عياشي سعيد للبلاط" لسنة 2017	97
03	الميزانية المالية العامة لمؤسسة "عياشي سعيد للبلاط" لسنة 2018	99
04	جدول حساب النتائج لمؤسسة "عياشي سعيد للبلاط" لسنة 2018	101

مقدمة

أصبح مصطلح "المردودية" يأخذ مكانة هامة في أدبيات الإختصاصين والماليين وحتى في مقالات الصحافيين أوفي لغة التخاطب بين عامة المواطنين، وذلك منذ أن أخذ الإقتصاد الوطني في الإنتقال من مرحلة التخطيط المركزي إلى حرية النشاط والمنافسة ولعل سبب هذا الإهتمام المتزايد الذي يولي للمردودية يربط بالتحولات التي يمس المؤسسات الإقتصادية باعتبارها تمثل الوحدات القاعدية للإقتصاد الوطني المطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى، بلعب الدور المحرك والرئيسي في خلق الثروة والتراكم وإعادة النشاط بشكل أوسع بما يمكن الإقتصاد الوطني مواصلة النمو وتحقيق التشغيل الكامل لكافة الموارد المتاحة.

وهذا الدور المنتظر دوما من المؤسسات الإقتصادية يتفق في نهاية الأمر مع الهدف من كل مشروع إقتصادي، في ظل إقتصاد السوق والمتمثل في تحقيق أكبر ربح ممكن بأقل الوسائل الممكنة.

ومن هذا المنطلق بالذات إختارنا لأن يكون موضوع بحثنا هذا يتعلق بالمردودية للمؤسسة الإقتصادية وكيفية تأثير مصادر التمويل عليها، لأن يكون موضوع بحثنا هذا يتعلق بالمردودية المالية للمؤسسة الإقتصادية وكيفية تأثير مصادر التمويل عليها بحيث عمدنا إلى طرح إشكاليته، في تساؤل رئيسي على النحو التالي:

- ما هو الدور الذي تؤديه مصادر التمويل للمؤسسة الإقتصادية في التأثير على مردوديتها المالية؟

بحيث اندرجت تحته، الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم المؤسسة الإقتصادية ؟ وما هو مفهوم مردوديتها بشكل عام؟
- ماهو مفهوم المردودية المالية بشكل خاص؟ وما هي محدداتها الأساسية؟
- ما هي تحديدا طبيعة العلاقة بين المردودية المالية ومصادر التمويل؟
- وأخيرا كيف كان تأثير مصادر التمويل على المردودية المالية في المؤسسة موضوع الدراسة خلال فترة السنتين الماليتين 2017-2018.

وقمنا بالموازاة لذلك بوضع الفرضيتين التاليتين بغرض إختبار مدى صحتها:

- إتحقيق موضوع الدراسة لمردودية مالية (موجبة) مرهون بتحقيقها مردودية اقتصادية أولا:
- إن مصادر التمويل للمؤسسة موضوع الدراسة لها تأثير مباشر ومحدد لمردوديتها المالية.

ومن أجل إنجاز هذا البحث، وبالتالي الإجابة على الإشكالية المطروحة وإختيار مدى صحة الفرضيتين الموضوعتين، عمدنا إلى استعمال المنهج الوصفي في الجانب النظري، ثم منهج دراسة حالة في

الجانب التطبيقي، وعليه يمكن القول أن هذا البحث يعتبر وصفي مع إختيار العلاقة السببية بين متغير أول مستقل (هو مصادر التمويل) ومتغير ثاني تابع له (وهوالمردودية المالية)، علما أن الأساليب المتبعة في جمع البيانات تتمثل على الخصوص في المقابلة، الإحصاء والقياس، وذلك تبعا للطبيعة الكمية لهذا البحث.

وتتجلى أهمية هذا البحث في أن موضوعه من إهتمامات الساعة، وسيسمح بتوضيح ما يميز المردودية المالية من أهمية بالغة في التعبير بكل مصداقية عن مدى قدرة نشاط المؤسسة الإقتصادية على خلق أرباح تؤمن لها أقصى مكافأة ممكنة للوسائل التي استعملت من أجل الحصول على تلك الأرباح، خلال فترة معينة، كما يسمح كذلك بتوضيح المحددات الأساسية لهذا الصنف من المردودية وطبيعة العلاقة التي تربطها تحديدا بمصادر التمويل في المؤسسة الإقتصادية وعلى هذا الأساس يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في:

- تسليط الضوء على مفهوم المردودية المالية، ومحدداتها مع الكشف عن الدور الذي تؤديه مصادر التمويل في التأثير عليها خلال فترة معينة من النشاط.
- أما الأسباب والدوافع التي رغبتنا في انجاز هذا البحث فهي ذاتية وأخرى موضوعية يمكن تلخيصها يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:
- إن هذا الموضوع يتصل مباشرة بتخصصنا الجامعي.
- الميل والرغبة الشخصية في الاطلاع في حيثيات هذا الموضوع.
- حاجة المؤسسات الاقتصادية لهذا النوع من البحوث الجامعية ذات الطابع الكمي.
- الرغبة في إثراء مكتبة الكلية ووضع هذا البحث تحت تصرف زملائنا الطلبة .
- إغتنام فرصة التمرن على انجاز مثل هذه البحوث، بالاعتماد على الذات وبتابع الطرق والأساليب العلمية المناسبة.
- ولقد قمنا بتقسيم الخطة إلى ثلاث فصول متكاملة حيث يشكل الأول والثاني الجانب النظري للبحث، وبشكل الثالث جانبه التطبيقي.

تناولنا في الفصل الأول بالدراسة، مفهوم المؤسسة الاقتصادية إلى جانب مفهوم مردوديتها بشكل عام، وفي الفصل الثاني قمنا بتركيز الدراسة على مفهوم مصادر التمويل ثم طبيعة العلاقة التي تربط بين هذه الأخيرة والمردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية، أما الفصل الثالث فقد تناولنا فيه دراسة حالة مؤسسة " عياشي سعيد للبلاط" كعينة تمثل المؤسسات الاقتصادية المتواجدة على مستوى ولاية جيجل، فقمنا أولا

بتقديم هذه المؤسسة من خلال التطرق إلى نشأتها وموقعها، مجال نشاطها، هيكلها التنظيمي وحجمها، ثم انتقلنا إلى تقييم المردودية المالية لهذه المؤسسة والوقوف على مدى تأثير محدداتها الأساسية عليها، بما في ذلك مصادر التمويل خلال السنتين 2017-2018.

وعلى إثر ذلك استخلصنا أهم نتائج الدراسة الميدانية، وبادرنا بتقديم الاقتراحات التي من شأنها أن تفيد مستقبلا المؤسسة موضوع الدراسة في هذا المجال، مع العلم أننا عمدنا إلى الاطلاع إلى العديد من الدراسات العلمية السابقة التي تتصل بموضوعنا للاستفادة منها والاحاطة أكثر بهذا المجال المعرفي.

الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول المؤسسة

الاقتصادية ومردوديتها

المبحث الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: مفهوم مردودية المؤسسة الاقتصادية وتوضيح كيفية قياسها

تمهيد

تعد المؤسسة الاقتصادية الوحدة الأساسية التي تبنى عليها قوة اقتصاد دولة ما وقدرته على التكيف مع الاستعجالات الحاصلة، كما تعتبر أداة لنموه و تطوره ولذلك فان هذه الوحدة الاقتصادية مطالبة بأداء أدوارها كاملة، وخاصة منها تحقيق الأرباح ومستويات مرضية من المردودية، بما يضمن لها البقاء والنمو في اقتصاد السوق خاصة.

وسنحاول في هذا الفصل أن نوضح بعض المفاهيم الأساسية، التي تتصل مباشرة بموضوع بحثنا، والتي تخص المؤسسة الاقتصادية من جهة، ومردوديتها من جهة أخرى.

المبحث الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

من اجل توضيح مفهوم المؤسسة الاقتصادية، سنتطرق إلى تعريفها وخصائصها ثم سنتقل إلى عرض أصنافها ووظائفها مع التركيز على الوظيفة المالية فيها، التي تتولى مهام البحث عن مصادر التمويل والإشراف على التسيير المالي في سبيل تحقيق المردودية المرجوة، كما سننتهي إلى التذكير بأبرز أهدافها.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية وخصائصها

لقد قدمت للمؤسسة الاقتصادية عدة تعاريف وتميزها عدة خصائص، كما هو موضح فيما يلي:

1-تعريف المؤسسة الاقتصادية:

في حقيقة الأمر لا نجد تعريفا واحدا للمؤسسة الاقتصادية كونها تتميز بالتنوع وعدم التجانس، الأمر الذي نتج عنه مجموعة متعددة من التعاريف الخاصة بها من بينها ما يلي:

التعريف الأول: «المؤسسة الاقتصادية هي «تنظيم إنتاجي معين، الهدف منه هو إيجاد قيمة سوقية معينة من خلال الجمع بين عوامل إنتاجية معينة، ثم بيعها في السوق، لتحقيق الربح المتحصل عليه نتيجة الفرق بين الإيراد الكلي عن ضرب سعر سلعة في الكمية المباعة منها وتكاليف الإنتاج»¹.

التعريف الثاني: المؤسسة الاقتصادية هي «عبارة عن كيان اجتماعي، وتجمع إنساني جامع للأفراد العاملين بهدف تنفيذ وأداء أعمال ونشاطات لا يمكن لفرد واحد القيام بأعبائها»².

التعريف الثالث: المؤسسة الاقتصادية يمكن اعتبارها «كمنظمة، لأنها تجمع العناصر المكونة لهذه الأخيرة بحيث: تتكون المنظمة من اللحظة التي يقبل فيها أفراد أو يريدون المساهمة فيها، أو تقديم مساهمة فاعلة والتسجيل تحت أهدافها، والمساهمون حسب هذا المعنى هم مجموعة الأفراد المشاركون في وجود واستمرار المنظمة المؤسسة) ابتداء من المساهمين أو مالكي المؤسسة، الإدارة، المستخدمين الأجراء، الدائنين، وبشكل آخر الزبائن والسلطات العمومية»³.

¹-عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص24.

²- نبيل جواد، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص19.

³- ناصر داداي عدون، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص13.

التعريف الرابع: المؤسسة الاقتصادية هي «وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي أي الصناعي، الفلاحي، التجاري أو الخدمات»¹.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن المؤسسة الاقتصادية هي مجموعة من الوسائل المالية والبشرية والمادية، هدفها إنتاج سلع وخدمات في أحسن الظروف الاقتصادية من أجل تلبية حاجات الأفراد وتحقيق الأرباح من وراء ذلك، بما يضمن لها البقاء والنمو في اقتصاد السوق.

2- خصائص المؤسسة الاقتصادية:

تتسم المؤسسة الاقتصادية بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي²:

- التمتع بشخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها الحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها؛
- القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها؛
- القدرة على جمع عوامل الإنتاج من تمويل وعمالة وغيرها، كما أنها قادرة على تكيف نفسها مع الظروف المتغيرة؛
- التحديد الواضح للأهداف والسياسات والبرامج وأساليب العمل؛
- لا بد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة؛
- المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع، فبالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني، فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد؛
- يجب أن يشمل مصطلح المؤسسة بالضرورة فكرة إمكانية زوالها إذا ضع مبرر وجودها أو تضاءلت كفاءتها وفعاليتها وفقدت القدرة على تحقيق الأرباح والمستويات اللازمة من المردودية.

المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسة الاقتصادية

هناك عدة معايير لتصنيف المؤسسات الاقتصادية، من أهمها نذكر ما يلي:

¹ - إسماعيل عرباجي، اقتصاد وتسيير المؤسسة (أهمية التنظيم، ديناميكية الهياكل)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر، 2013، ص15.

² - عمر صخري، مرجع سابق، ص ص25، 26.

1- التصنيف حسب الطبيعة القانونية:

تصنف المؤسسات حسب هذا المعيار الى مؤسسات فردية من جهة، ومؤسسات شركات من جهة أخرى، وذلك كما هو موضح فيما يلي:

1-1- المؤسسات الفردية

تكون ملكا لشخص واحد، غالبا ما يتولى إدارتها واستغلالها وحده، ومنها الوحدات الحرفية، الفنادق، المزارع الصغيرة، المتاجر... الخ

1-2- المؤسسات الشركات

ويكون رأس مالها الاجتماعي من تقديم أكثر من شخص واحد، في شكل أسهم أو حصص اجتماعية، وهذه المؤسسات تنقسم كما يلي:

1-2-1- شركات الأشخاص

تقوم شركات الأشخاص في تكوينها على شخصية شركائها نظرا للتعرف القائم بينهم وللتقّة التي تربط بعضهم ببعض، وتربطهم عادة رابطة القرابة أو رابطة امتنان الأعمال التجارية، فنقوم الشركة أساسا على الاعتبار الشخصي ولذلك أطلق على هذا النوع من الشركات تسمية شركات الأشخاص ويترتب عنها ما يلي:

- لا يجوز للشريك أن يتنازل عن حصته للغير، إلا بإجماع الشركاء لأن المتنازل إليه قد لا يحض بتقّة الشركاء؛

- أن وفاة احد الشركاء أو الحجر عليه أو إفلاسه أو خروجه من الشركة أو منعه من مباشرة المهنة التجارية يترتب عليه انحلال الشركة كشخص معنوي؛

- يكتسب الشريك في شركة الأشخاص صفة التاجر الشريك بمجرد انضمامه إلى الشركة؛

- إن الشركاء في شركة الأشخاص متضامنين بلا حدود فيما بينهم.

و تشمل شركات الأشخاص¹:

¹-عمار عمورة، الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص ص 213، 214.

أ- شركة التضامن

في هذا النوع من الشركات يسأل الشركاء جميعا عن ديون الشركة مسؤولية شخصية تضامنية ومطلقة، ولا يسأل الشريك فقط بقدر حصته في رأس مال الشركة، وإنما يسأل أيضا عن الديون في أمواله الخاصة.

ب- شركة التوصية البسيطة

شركة التوصية البسيطة من شركات الأشخاص التي تقوم على الاعتبار الشخصي ولا تختلف عن شركة التضامن إلا من ناحية واحدة، وهي أن هذه الشركة تضم نوعين من الشركاء: شركاء متضامنون يسألون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة، وشركاء موصون لا يسألون إلا في حدود حصصهم في رأس المال الاجتماعي للشركة.

ج- شركة المحاصة

تعرف شركة المحاصة أنها شركة مستترة تتعقد بين شخص يتعامل بإسمه مع الغير، وشخص آخر أو أكثر، ويقدم كل منهم حصة من مال أو من عمل، للقيام بعمل واحد أو عدد من الأعمال قصد اقتسام الأرباح الخسائر بين الشركاء.

1-2-2- شركات الأموال

تعتمد شركة الأموال في تكوينها على الاعتبار الشخصي وإنما على الاعتبار المالي، بمعنى أن الشركة قوامها يتمثل في تقديم الحصص المكونة لرأس مالها بصرف النظر عن شخصية أو شخص الشركاء ويحق لشركة الأموال إصدار أسهم قابلة للتداول، كما أن وفاة الشريك أو عضو من أعضاء مجلس الإدارة لا ينتج عنه انحلال الشركة، بقاء الشركة ليس قيدا بحياة أو وفاة الشريك وتشمل شركات الأموال على¹:

شركة المساهمة:

شركة المساهمة هي الشركة التي يقسم فيها رأس المال إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول ويسأل فيها الشركاء عن ديون الشركة بقدر الحصة المقدمة إلى الشركة، أي بقدر الأسهم التي يمتلكها الشريك في رأس مال الشركة أي أن مسؤولية الشريك محدودة.

¹ - نادية فضيل، أحكام الشركة طبقا للقانون التجاري الجزائري، الطبعة السابعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 137.

1-2-3- الشركات المختلفة

وتدخل ضمن هذا الصنف الشركات التالية¹:

أ- شركة التوصية بالأسهم

وتتضمن هذه الشركة نوعين من الشركاء: الشركاء المتضامنون مسؤوليتهم غير محدودة والشركاء الموصون الذين يسألون عن ديون الشركة بقدر حصتهم في رأس مال الشركة.

ب- الشركة ذات المسؤولية المحدودة

أما الشركة ذات المسؤولية المحدودة فهي تشبه شركة الأشخاص من حيث عدد الشركاء فيها قليل لا يجوز أن يفوق عن 20 شريك، وأنه لا يجوز تأسيسها عن طريق الاكتتاب العام، وأنه لا يجوز لها إصدار سندات قابلة للتداول، وتشبه شركة الأموال خاصة فيما يتعلق بتحديد مسؤولية الشركاء وانتقال حصة كل شريك إلى ورثته وفيما يتعلق بتأسيس الشركة وتجاريتها.

2- التصنيف حسب الحجم:

يكون الحجم في هذا النوع من المؤسسات تأثير كبير على طبيعة التنظيم وعلى نمط العلاقات بين الإدارات، فالمؤسسات ذات نفس الحجم يكون لهذا سلوك تنظيمي متماثل ويمكن الاعتماد على المعايير التالية²:

- عوامل الإنتاج: تتمثل في رأس المال الاجتماعي وأصول المؤسسة وعدد العمال.
- حجم النشاط: يعبر عنه بحجم الناتج ورقم الأعمال.
- عامل المردودية: يعبر عنه بالقيمة المضافة وحجم الأرباح المحققة، إضافة إلى الفائض الإجمالي للاستغلال.

ويعتبر معيار حجم عوامل الإنتاج من أهم المعايير إبرازا لحجم المؤسسة ومنها عدد العمال الذي يمكن تصنيف المؤسسات حسبها إلى ما يلي³:

¹ - نادية فضيل، مرجع سابق، ص 149.

² - أحلام مخبي، تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2007، ص 25.

³ - نفس المرجع الألف الذكر، ص 25.

2-1- المؤسسات المصغرة (الصغيرة جدا): ويتراوح عدد العمال في هذا النوع من المؤسسات بين 1 و 9 عمال.

2-2- المؤسسات الصغيرة: وتكون في شكل مؤسسات عائلية بسيطة في هيكلها التنظيمي وتستخدم طرق تسيير بسيطة غير معقدة كما يتراوح عدد أفرادها بين 10 و 49 عاملا.

2-3- المؤسسات المتوسطة: لا يقل هذا الصنف أهمية عن السابقة بالنسبة للنشاط الاقتصادي، ويتراوح عدد أفرادها من 50 إلى 499 عاملا وتتعرض لمشاكل ناتجة في غالب الأحيان عن عدم الدراية الكافية لملاكها بمبادئ علوم التسيير كذلك تجد صعوبة مالية ناشئة عن عدم قدرتها على الحصول على الأموال الكافية لإدارة أنشطتها.

2-4- المؤسسات الكبيرة: تستعمل هذه المؤسسات يد عاملة يتراوح عددها بين 500 و 999 عاملا ولها دور معتبر في الاقتصاد الوطني بالخصوص من خلال ما تقدمه من قيمة مضافة تعزز بها الناتج الداخلي الخام، وهب تتمثل عادة مجموعة من الوحدات تربطها علاقات مالية واقتصادية وتقوم فيها الشركة الأم بالرقابة على كافة الوحدات.

2-5- المؤسسة الكبيرة جدا: يوجد هذا الصنف في البلدان المتطورة، وتضم 1000 عامل فما فوق، ومن أمثلة هذا الصنف، الشركات متعددة الجنسيات التي نجد لها عدة فروع في بلدان مختلفة.

3- التصنيف حسب مجال النشاط

يسمى هذا المجال "قطاع النشاط" ويمكن التمييز بين ثلاث قطاعات هامة تنتمي إليها المؤسسات الاقتصادية، وهي¹:

3-1- المؤسسات التجارية: وهي المؤسسات التي تهتم أساسا بإعادة بيع السلع على حالتها الأصلية بدون مزاولة أو تغيير أو تحويل عليها، ويمكن إضافة لهذا القطاع مؤسسات الخدمات مثل وكالات السياحة، والمؤسسات الآلية مثل البنوك.

3-2- المؤسسات الصناعية: وهي المؤسسات التي تقوم من خلال نشاطها بخلق سلع قابلة للاستهلاك النهائي (مثل ذلك الصناعة الكيماوية، صناعة الحديد والصلب، الصناعات الميكانيكية... الخ)، ويمكن إضافة المؤسسات الخاصة للبناء، والمؤسسات ذات الصناعات التقليدية وغير ذلك من المؤسسات إلى هذا القطاع.

¹ - كتوش عاشور، المحاسبة العامة (أصل ومبادئ واليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص9.

3-3- المؤسسات الفلاحية: هي المؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض أو استصلاحها وتقوم هذه المؤسسات بتقديم ثلاث أنواع من الإنتاج وهو الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني والإنتاج السمكي.

4- التصنيف حسب شكل الملكية:

قد تكون المؤسسة الاقتصادية ملك للقطاع الخاص أو القطاع العام أو ملك لهما في آن واحد، وعلى هذا الأساس نميز بين¹:

4-1- المؤسسات الخاصة: وهي التي تكون تابعة للقطاع الخاص، وتخضع للقانون الخاص.

4-2- المؤسسات العمومية: وهي خلافا للمؤسسات الخاصة، تكون تابعة للدولة وتخضع للتشريعات الخاصة به، وحاليا تخضع لخليط من القانون العام والقانون الخاص، مثل القانون التجاري سواء في الجزائر أو في دول أخرى.

وقد نجد هذه المؤسسات:

وطنية: في حالة ما إذا كانت تابعة لوزارة معينة.

محلية: في حالة ما إذا كانت تابعة لجماعات محلية (ولاية أو بلدية).

4-3- المؤسسات نصف العمومية: وهي التي تكون ملكا مشتركا للقطاع العام والخاص معا.

المطلب الثالث: وظائف المؤسسة الاقتصادية

من بين التقسيمات المعروفة للوظائف في المؤسسة الاقتصادية يمكن ذكر التقسيم التالي الذي يقوم على أساس « التمييز بين ثلاث مجموعات من الوظائف الرئيسية حسب طبيعة أدوارها في المؤسسة»².

1- مجموعة وظائف توفير الموارد الأساسية:

تتضمن هذه المجموعة على الخصوص وظيفتين الفرعيتين المرتبطتين بتوفير وتسيير عوامل الإنتاج الأساسية المتمثلة في رأس مال والموارد البشرية.

1-1 الوظائف المالية

تقع على عاتق هذه الوظيفة «كل المهام المتعلقة من جهة بجمع رؤوس الأموال الضرورية للحفاظ على نشاط المؤسسة وتوسيعه ومن جهة أخرى مراقبة مدى تطابق استعمال تلك الأموال مع أهداف المؤسسة»³ كما أن هذه الوظيفة تختص في إجراء التحاليل المالية ودراسات المردودية وغيرها.

¹- عمر صخري، مرجع سابق، ص30.

²-ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص232.

³ -J.MAURIAC, H BOUGAULT : Economie de l'Entreprise, 3^{ème} édition, Edition CASTEILLIA , Paris. 1994. P-108

ونجدها تنقسم بدورها إلى الوظائف الفرعية التالية¹:

- الدراسات المالية والإحصاء؛
- الحسابات المالية؛
- الأجور (المرتبات)...إلخ.

1-2 وظيفة الموارد البشرية:

وتعتبر من الوظائف المساندة حيث تهتم بإعداد الخطط وكل ما يتعلق بتسيير الموارد البشرية في المؤسسة، ومن أهم اختصاصات هذه الوظيفة نذكر ما يلي²:

- العمل على اكتشاف واجتذاب القدرات والخبرات من بين القادرين على العمل والراغبين فيه؛
- توفير ظروف العمل الملائمة من أجل تحقيق أعلى درجات الاستثمار المجزي للموارد البشرية؛
- توفير الرعاية الضرورية والخدمات العمالية اللازمة بهدف تشجيع العالين على تحقيق تقدمهم ورفع مستوى كفاءتهم الإنتاجية؛
- الاحتفاظ بسجلات العمال منظمة وجاهزة؛
- القيام بالبحوث المفيدة في شؤون العمال للنهوض بهم فنيا ومعنويا مع فتح مجال الترفيه أمامهم وعادة ما نجد هذه الوظيفة تنقسم بدورها إلى الوظائف الفرعية التالية³:
- الاستخدام (التوظيف، الترقية، التعويض،...إلخ)؛
- التدريب؛
- الأمن والرفاه.

¹ - محمد رفيق الطيب، مدخل التسيير: أساسيات، وظائف، تقنيات، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 126.

² - ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 275، 276.

³ - محمد رفيق الطيب، مرجع سابق، ص 10.

2- مجموعة وظائف الاستغلال:

تعتبر وظائف الاستغلال «مجموعة العمليات والأنشطة التي تساهم في مجموعها في تنفيذ البرامج والخطط المتعلقة بالجانب التشغيلي للمؤسسة»¹، وهي بذلك تمثل «كل العمليات المرتبطة بالتمويل، الإنتاج والتسويق، التي تشرف عليها الوظائف الإدارية وتساندها بصفة مباشرة أو غير مباشرة»².

2-1- وظيفة التمويل:

إن التمويل هو «توفير المواد الأولية واللوازم القابلة للاستهلاك بالكمية والجودة المطلوبين في الوقت اللازم وبأقل تكلفة ممكنة»³ وتضم هذه الوظيفة عادة⁴:

- الشراء؛
- والتخزين.

2-2 وظيفة الإنتاج

تهتم هذه الوظيفة بالدرجة الأولى « بتصنيع المنتجات المطلوب في السوق بما يتطابق مع المواصفات والأساليب المحددة مع البرامج المرسومة»⁵، ومن أهم اختصاصات الوظيفة نذكر ما يلي⁶:

- تخطيط الإنتاج؛
- متابعة برامج العمل؛
- القيام بالأبحاث والتصاميم والمواصفات على المنتجات؛
- مراقبة جودة الإنتاج؛
- القيام بأعمال الصيانة...إلخ.

¹ - ناصر دادبي، مرجع سابق، ص 293.

² - نفس المرجع الذكر، ص 294.

³ - jean Meyer, Gestio budgétaire, 8^{ème} édition, DUNOD, Paris, 1999, p 142.

⁴ -Ibid, p143.

⁵ - محمد رفيق الطيب، مرجع سابق، ص 122.

⁶ - عمر صخري، مرجع سابق، ص 41.

2-3- وظيفة التسويق:

يعرف التسويق بأنه « مجموعة العمليات والمجهودات التي تبذلها المؤسسة من أجل معرفة أكثر لمتطلبات السوق وما يجب إنجازه في مجال مواصفات المنتج الشكلية والتقنية حتى تستجيب أكثر لهذه المتطلبات من جهة وكل ما يبذل من جهود في عملية ترويج وتوفير المنتج للمستهلك في الوقت المناسبة وبالطريقة الملائمة حتى تباع أكبر كمية ممكنة منه وبأسعار ملائمة تحقق أكبر أرباح تتوقف عليها حياة المؤسسة»¹.

ومن أهم اختصاصات هذه الوظيفة نجد ما يلي²:

- دراسة وتقدير المبيعات من خلال دراسة الأسواق وتقدير الطلب على منتجات المؤسسة واتجاه تطوره مستقبلا؛
- دراسة وتحليل المركز التنافسي للمؤسسة من أجل تحديد هدف إنتاجي؛
- القيام بالبحوث وإعطاء اقتراحات من شأنها زيادة مبيعات المؤسسة وغير ذلك من المهام أما الوظائف الفرعية لهذه الوظيفة فتتمثل عادة في:

- بحوث السوق؛

- الإشهار والاتصال؛

- البيع...إلخ.

3- مجموعة وظائف الإدارة:

تسمى وظائف الإدارة كذلك بوظائف التأطير أو التحكم، وهي تشمل على الخصوص الوظائف الفرعية

التالية:

3-1- وظيفة التخطيط:

إن التخطيط هو حجر الأساس في العملية الإدارية ويعرف بأنه «مجموعة النشاطات الإدارية التي تهدف إلى تكييف المؤسسة مع المستقبل وعلى التأكد من أن القرارات المتعلقة بالمدخلات تساعد على إيجاد النواتج المطلوبة لتحقيق الأهداف»³.

¹- ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 327.

²- عمر صخري، مرجع سابق، ص 41.

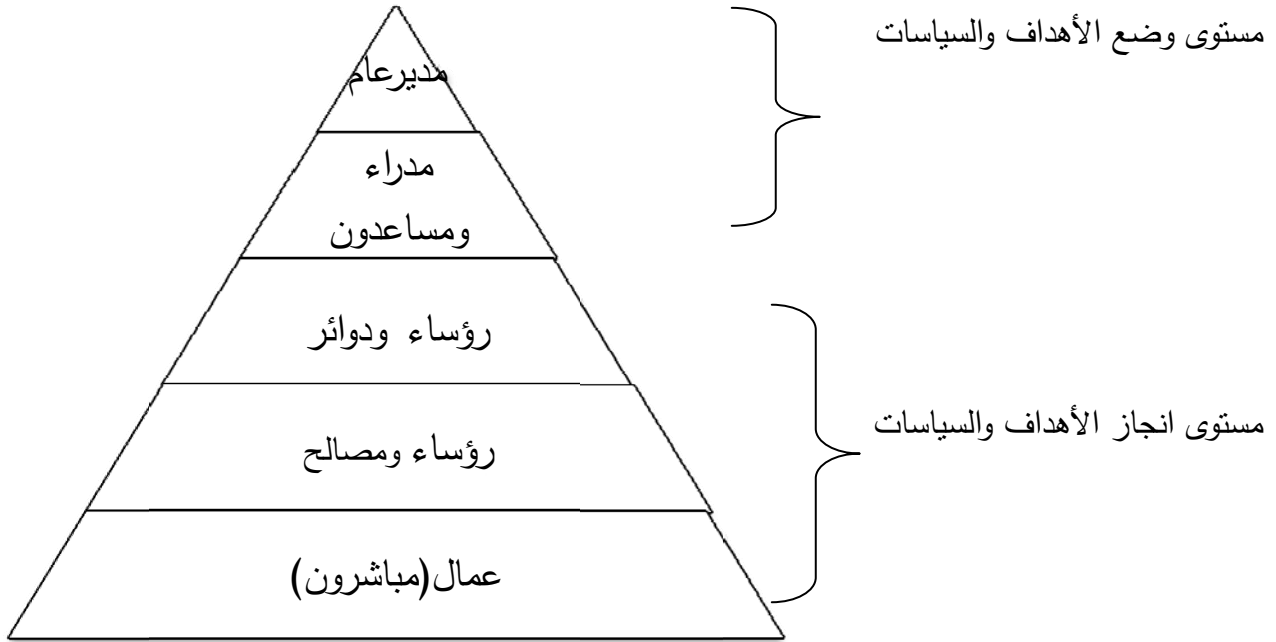
³- جمال الدين لعويسات، مبادئ الإدارة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 51.

3-2- وظيفة التنظيم:

التنظيم هو « تحديد وتوزيع المسؤوليات بالكيفية التي يتم بها توزيع نشاط المؤسسة على الأفراد العاملين بها وكافة أعضائها وتحديد العلاقة بين أعضاء المؤسسة بناء على هذه المسؤوليات»¹.

ويأخذ الهيكل التنظيمي في المؤسسة على العموم الشكل العام التالي:

الشكل رقم (01): الشكل العام للهيكل التنظيمي في المؤسسة الاقتصادية



المصدر: عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص34.

3-3- وظيفة القيادة:

تعرف القيادة بأنها «عملية التأثير على المرؤوسين لتوجيه جهودهم من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة»²، أي أن القيادة تعمل على استقطاب قدرات الآخرين من أجل أداء الأعمال المنوطة بهم بحماس وثقة.

¹ - إسماعيل عرابي، مرجع سابق، ص15.

² - محمد رفيق الطيب، مرجع سابق، ص189.

وتتوقف قدرة القائد على التأثير في إتباعه على ما يكون لديه من قوة وظيفية ويمكن في هذا الإطار التمييز بين الأنواع التالية للقوة الوظيفية¹:

- القوة الرسمية: وهي السلطة التي يستمدّها الشخص من مكانته في التنظيم.

- قوة المكافأة: وهي ما لدى الشخص من قدرة على مكافأة الأتباع، من ترقية ومدح تكريم...إلخ.

- قوة الإكراه: وهي مبنية على أساس قدرة الشخص على توقيع العقوبات والجزاءات كالفصل والخصم من الأجر والإنذار وغير ذلك.

- قوة الخبرة: وهي مستمدة من المعرفة الجيدة المتوفرة لدى الشخص عن نشاط معين، مما يجعل الآخرين يرجعون إليه لاستشارته وذلك يعطيه نوعاً من القوة في هذا المجال.

- قوة القرينة: توجد هذه القوة لدى الأشخاص لأسباب متعددة مثل القوة الشخصية التي تجعلهم يتمتعون بمركز قوة بين أقرانهم.

3-4- وظيفة التنسيق:

التنسيق هو عبارة عن «تحقيق التوافق والتزامن بين جهود الأفراد والمجموعات بما يؤمن حسن الأداء التنظيمي والحفاظ على الأهداف المشتركة»².

حيث أن تقسيم العمل يخلق حاجة متزايدة إلى التنسيق نظراً لاعتماد أجزاء العمل المقسمة على بعضها البعض.

3-5- وظيفة المراقبة:

تعتبر المراقبة «عملية إدارية تعنى بتقويم انجازات المؤسسة باستعمال معايير محددة سلفاً، واتخاذ القرارات التصحيحية بناء على نتائج التقويم»³ وبالتالي فإن المراقبة تتطلب الخطوات التالية⁴:

¹ - جمال الدين لعويصات، مرجع سابق، ص 115، 116.

² - محمد رفيق الطيب، مرجع سابق، ص 120.

³ - جمال الدين لعويصات، مرجع سابق، ص 143.

⁴ - نفس المرجع الألف الذكر، ص 145.

-وضع المعايير:

حتى يمكن مراقبة أداء المؤسسة لأعمالها بطريقة فعالة يجب أن تكون هناك معايير موضوعية لمستويات الأداء، وتختلف المعايير من مؤسسة إلى أخرى فنجد بعض المؤسسات تحدد رقما معيناً كمعيار لنتيجة نشاطها وتعمل جاهدة على الوصول إليه، وفي مؤسسات أخرى يكون وضع المعايير في شكل تحديد مكانة المؤسسة في السوق وغير ذلك من المعايير.

- قياس مستوى الأداء الفعلي:

إن الخطوة الرئيسية الثانية في نظام المراقبة تتمثل في قياس مستوى الأداء الفعلي ومعرفة مدى قربه أو بعده عن الأهداف أو المعايير التي تم تحديدها مسبقاً، كما أنه ن الصعب القيام بمراقبة أعمال المؤسسة في غياب معايير الأداء، وإنه من غير المفيد وجود هذه المعايير دون أن تجري المؤسسة عملية قياس دوري لمستوى أدائها.

- تصحيح الانحرافات:

بعد قياس مستوى الأداء الفعلي ومقارنته بالمعايير الموضوعية، فإن الدور الهام الذي تؤديه عملية المراقبة حينئذ يتمثل في تصحيح الانحرافات التي قد توجد في الأداء الفعلي عما تم رسمه أصلاً من أهداف. وتقوم مختلف المؤسسات بإتباع أساليب متعددة للمراقبة بحيث يمكن بصفة عامة أن نقسم هذه الأساليب إلى نوعين كالتالي¹:

-أساليب متخصصة: مثل

- خرائط مراقبة الجودة؛
- خرائط جاننت (Gantt)؛
- أسلوب تقييم ومراجعة المشروعات...إلخ.

-أساليب تقليدية: مثل:

- التقارير؛

¹ - جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص 146.

- الملاحظات الشخصية؛
- نقطة التعادل (أو عتبة المردودية)؛
- الموازنات التقديرية،...الخ.

المطلب الرابع: أهداف المؤسسة الاقتصادية

وأخيرا ارتأينا أن ننهي هذا المبحث بتوضيح الأهداف الرئيسية التي ترمي المؤسسة إلى تحقيقها، وهي تتمثل أساسا فيما يلي¹:

1- الأهداف الاقتصادية: ومنها:

1-1- تحقيق الربح:

إن استمرار المؤسسة في الوجود لا يمكن أن يتحقق إلا إذا استطاعت أن تخلق مستوى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها الاجتماعي وتوسيع نشاطها أو على الأقل للحفاظ على مستوى معين منه.

1-2- تحقيق متطلبات المجتمع:

إن تحقيق المؤسسة لنتائجها يمر عبر عملية تصريف أو بيع إنتاجها المادي والمعنوي وتغطية تكاليفه، وعند القيام بعملية البيع فهي تغطي حاجيات المجتمع سواء على المستوى المحلي والوطني أو الجهوي والدولي.

1-3- عقلنة الإنتاج:

وذلك بالاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج ورفع إنتاجيتها، بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط أو البرامج.

2- الأهداف الاجتماعية:

ومن بينها نذكر:

– ضمان مستوى مقبول من الأجور للمستخدمين؛

– تحسين مستوى معيشة المستخدمين؛

¹ - ناصر داداي عدون، مرجع سابق، ص ص17- 21.

- إقامة أنماط استهلاكية لدى المجتمع؛
- الدعوى إلى تنظيم وتماسك المستخدمين؛
- توفير تأمينات ومرافق للمستخدمين.

3- الأهداف الثقافية والرياضية:

ومن أهمها يمكن ذكر:

- تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى؛
- توفير وسائل ترفيهية وثقافية للعمال وعائلاتهم؛
- تخصيص أوقات للرياضة للعمال... الخ.

4- الأهداف التكنولوجية:

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من الأهداف، تؤدي المؤسسة الاقتصادية دورا هاما في ميدان التكنولوجيا، ذلك من خلال أنشطة البحث والتنمية التي تقوم بها ومساندتها للسياسة القائمة في البلاد في هذا المجال بالتنسيق مع العديد من الجهات ابتداء من هيئات ومؤسسات البحث العلمي، الجامعات والمؤسسات الاقتصادية الأخرى، وكذلك هيئات التخطيط كالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي وغير ذلك.

المبحث الثاني: مفهوم مردودية المؤسسة الاقتصادية وتوضيح كيفية قياسها

في هذا المبحث سنقوم بتعريف المردودية وتوضيح كيفية قياسها كما سنتطرق إلى محدداتها ومكوناتها وكذا العوامل المؤثرة فيها قبل أن ننتقل إلى الكشف عن أهميتها وأنواعها الرئيسية.

المطلب الأول: تعريف المردودية وكيفية قياسها

لقد قدمت للمردودية عدة تعاريف، كما أن قياسها يقوم على أساس استعمال نسب معينة، كما هو موضح فيما يلي:

1- تعريف المردودية:

تعرف المردودية بأنها « مفهوم يتم تطبيقه على كل نشاط اقتصادي تستعمل فيه وسائل مادية، مالية، وبشرية»¹.

كما عرفت كذلك على أنها «الفائض النقدي الناتج عن الفرق بين العمليات الخارجية والداخلية للمؤسسة وبالتالي هي العلاقة بين قوة تحقيق النتائج وحجم تكلفة الأموال المستثمرة»².

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن المردودية بمختلف أصنافها، في المؤسسة الاقتصادية هي « حاصل قسمة عنصرين تبين إلى مدى قيمة الجهد المبذول (العنصر الأول) معوض بالنتيجة المحصل عليها (العنصر الثاني)»³.

2- كيفية قياس المردودية:

تقاس المردودية بالعلاقة بين النتيجة المتحصل عليها من طرف المؤسسة من جهة والوسائل المستعملة للحصول على تلك النتيجة من جهة أخرى، أي بواسطة نسب من الشكل⁴:

$$\text{المردودية} = \frac{\text{النتيجة المتحصل عليها (خلال الفترة المعنية)}}{\text{الوسائل المستعملة للوصول إلى هذه النتيجة (خلال نفس الفترة)}}$$

حيث نجد أن النتيجة يمكن التعبير عنها انطلاقاً من مجموعة من المقادير ذات الطابع المالي أو الاقتصادي مثل⁵:

- القيمة المضافة؛

- الفائض النقدي؛

¹ - pierre conso, la gestion financière de l'entreprise, 7^{ème} édition , DUNOD , paris , 1997, p513.

² - p. LAUZEL, contrôle de gestion et budgets , SIREY, paris,1996, p24.

³ - B.COLLASSE, la rentabilité de l'entreprise, 3^{ème}éditio , DUNOD, paris, 1999,p 21.

⁴ - B.COLLASE, gestion financière de l'entreprise,P.U.F , paris , 1992, p 213.

⁵ -Ibid , PP231-214.

- الفائض الخام للاستغلال؛

- نتيجة الاستغلال؛

- نتيجة السنة المالية...الخ.

وكذلك بالنسبة للوسائل المستعملة فيمكن لها أن تكون:

- الأموال الخاصة؛

- رؤوس الاموال الدائمة؛

- مجموع الأصول (الصافية)...الخ.

وبالتالي يمكن نظريا أن نحصل على عدد كبير من النسب المحددة لمختلف أصناف المردودية $\left(\frac{\text{النتيجة}}{\text{الوسائل}}\right)$ تبعاً

لأهداف التحليل ووجهة نظر المحلل.

المطلب الثاني: مكونات المردودية والعوامل المؤثرة فيها

للمردودية مكونات أساسية كما أنها تتأثر بعوامل معينة، وذلك سيتم توضيحه كما يلي:

1- مكونات المردودية:

لفهم المردودية يجب معرفة مكوناتها وهي كالتالي¹:

1-1- الإنتاجية:

الإنتاجية من منطلق كونها مؤشراً للكفاية ترتبط بالفعالية للوصول إلى الأهداف والكفاية في حسن استخدام

الموارد والعناصر الإنتاجية المتاحة.

وتتمثل أهميتها في مستويات عدة بالنسبة للفرد العامل والمؤسسة والمستهلك والمجتمع ككل، فبالنسبة

للمؤسسة تعبر عن الكفاءة في استغلال الموارد والإمكانات للحصول على أحسن نتيجة ممكنة.

¹ - فيزافونا باتريس، التسيير المالي، المطبعة التعاونية، دمشق، 1991، ص 181.

ويمكن أن تقاس الإنتاجية بالعلاقة العامة التالية:

$$\frac{\text{الإنتاج}}{\text{عوامل الإنتاج}} = \text{الإنتاجية}$$

فالإنتاجية هي مؤشر اقتصادي مهم يبين الأداء الاقتصادي لعناصر الإنتاج وبالتالي له علاقة مباشرة مع المردودية الاقتصادية للمؤسسة ويؤثر عليها مباشرة، ويمكن تقسيمه الإنتاجية إلى ثلاثة أقيام فرعية هي:

- **إنتاجية التصنيع:** وهي تتعلق أساساً ب:
 - قياس مردودية كل عامل وكل مادة؛
 - قياس الإنتاجية لكل عامل على مستوى كل مؤسسة.
- **إنتاجية مصالح المبيعات:** هي الإنتاجية التي تعكس فعالية مصالح البيع في المؤسسة وكذا مدى قدرتها على تحقيق المردودية المالية والاقتصادية.
- **إنتاجية مصالح الدراسات:** ويعني بهذا تطور مصالح الدراسات والأبحاث وكذا طرق التحليل الاقتصادي والتخطيط من أجل تحقيق البرنامج الإنتاجي المسطر من قبل المؤسسة والرفع من حجم مبيعاتها وبالتالي تحقيق مردوديتها المالية وتحسينها.

1-2- الفعالية:

يمكن قياس فعالية رأسمال اقتصادي عن طريق معدل دوران رأس المال المستعمل، ونذكر هنا عدة متغيرات يمكن حصرها فيما يلي:

- الأصول الإجمالية؛
- الأصول الثابتة (الثابتة)؛
- الأصول الثابتة للاستغلال (الإجمالية أو الصافية).

إن حساب سرعة الدوران يمكن تطبيقها على كل عناصر الموجودات سواء كانت أصولاً إجمالية أو ثابتة (صافية) أو كذلك أصولاً خاصة، حيث تستعمل دائماً العلاقة التالية لحساب سرعة الدوران:

$$\text{سرعة دوران الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول (الصافية)}}$$

ولكن من الناحية المالية من الأفضل أن تستعمل العلاقة التالية:

$$\text{سرعة دوران رأس المال} = \frac{\text{مجموع الأصول (الصافية)}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

إذ أن هذه النسبة تعبر عن مدى فعالية استعمال رأس المال من طرف المؤسسة كما أنها تعبير عن الشروط التي تستعمل في ظلها الوسائل لضمان نجاح النشاط.

1-3- الربحية:

تعني الربحية، في هذه الحالة، مدى قدرة المؤسسة على تحصيل الأرباح، فإذا كانت المردودية تعني وجود فائض في التدفق النقدي الداخل بالمقارنة مع التدفق النقدي الخارج، فإن الربحية تعني تغطية فائض النواتج للأعباء أي القدرة على تحقيق الربح.

1-4- المردود:

يقصد بالمردود مدى قدرة الاستثمار على إنتاج ثروات خلال فترة من النشاط وهو يقاس بالعلاقة العامة التالية:

$$\text{المردود} = \frac{\text{كمية السلع المتحصل عليها (خلال الفترة)}}{\text{كمية العنصر المستعمل (خلال نفس الفترة)}}$$

ويتأثر المردود بعدة عوامل مجتمعة، منها درجة فعالية العاملين، مستوى تنظيم المؤسسة، ظروف ووتيرة نشاطها... الخ، إلا أنه يؤخذ على طريقة حسابه بعض النقائص مثل:

- إهمالها لبعض الجوانب التقنية مثل السعر والتكلفة التي لها تأثير واضح على مستويات المردود عند تغييرها، فمثلا يؤدي ارتفاع الأسعار إلى انخفاض مستويات المردود، وكذلك ارتفاع التكاليف، الشيء الذي يتطلب مراجعة تشكيلة أسعار المخرجات، ولهذا يجب ترجيح نسب المردود بأخذ عاملي السعر والتكلفة بعين الاعتبار.

- نسبة المستويات المتحصل عليها من المردود، حيث أنها تحسب على أساس عنصر إنتاجي واحد بالرغم من أن المردود يعتمد في الواقع على العناصر الأخرى كذلك.

2- العوامل المؤثرة في المردودية:

تتأثر المردودية بمجموعة من العوامل نذكر منها على الخصوص ما يلي¹:

2-1- العوامل الخارجية:

وهي نابعة من خارج المؤسسة، تتمثل في:

2-1-1 التضخم النقدي:

التضخم النقدي هو أكبر مشكل اقتصادي تواجهه المؤسسة في سبيل تحقيق مردودية مقبولة حيث يكون تأثيره مباشرا على العملية الإنتاجية وعلى الأسعار.

2-1-2 المؤسسات المنافسة:

المؤسسات المنافسة تعتبر عاملا من العوامل المؤثرة في المردودية للمؤسسة حيث كلما زاد عدد المنافسين في السوق اتجهت وضعيتها إلى عدم الاستقرار وهذا ما يجبر المؤسسة أن تكون في مستوى المنافسة للمحافظة على مكانتها في السوق.

2-1-3 السوق:

السوق يعتبر عاملا مؤثرا في المردودية فكلما أهملت المؤسسة دراسة السوق وتحديد احتياجات الزبائن والسعر المناسب للسلع كان التأثير سلبيا على قدرتها على خلق الأرباح.

2-2 العوامل الخارجية:

أما هذه العوامل فتكون نابعة من داخل المؤسسة وتتمثل في:

2-2-1 عدم التحكم في الموارد البشرية:

من أهم العراقيل التي تجعل المؤسسة غير قادرة على التحكم التام في التسيير العقلاني للموارد البشرية نجد:

- عدم الاهتمام بتطوير معارف العمال؛

¹ - عمار بوخزار، التسيير المالي، مطبعة الضريبيين، دمشق، 1992، ص195.

- عدم وجود دورات تكوينية للعمال؛
- ارتفاع حوادث العمل؛
- عدم تطبيق سياسة مناسبة للأجور؛
- ارتفاع عدد التغييبات عن العمل؛
- ارتفاع حركة العمل (الدخول والخروج).

2-2-2 - عدم التحكم في الإنتاج:

ومن أهم الأسباب عدم التحكم في الإنتاج نذكر:

- عدم الاكتراث بالمتغيرات من تكنولوجيا وابتكارات التي تساهم في تطوير الإنتاج وسرعة إتمامه بأقل الأخطاء؛
- انخفاض المستوى التعليمي والتكويني للعمال؛
- عدم القدرة على تحديد الأوقات اللازمة لكل مرحلة من مراحل الإنتاج؛
- غياب تحليل وتقدير الفروقات في الإنتاج ومعرفة الأسباب والعوامل التي نتجت عنها تلك الانحرافات وغياب الحلول المقترحة.

2-2-3 - سوء التسيير:

- يؤدي عدم الالتزام بوظائف التسيير الصحيحة من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة إلى نقص في الكفاءة العالية، وبالتالي عدم تحقيق مردودية موجبة ومن العوامل التي تؤدي إلى غياب التحكم في التسيير:
- غياب نظام مراقبة التسيير وعدم توفير المعلومات لاتخاذ القرارات الصحيحة؛
 - عدم تحديد الأهداف المتوسطة والقصيرة الأجل بطرق علمية؛
 - غياب المسؤولية عن الأفراد الذين يقومون بقياس النتائج وتحديد الانحرافات وأسبابها.

المطلب الثالث: أهمية المردودية

تكتسي المردودية أهمية بالغة من عدة نواحي وذلك سواء من حيث كونها ضرورة مالية بالنسبة للمؤسسة، أو من حيث كونها مصدر ثقة للمتعاملين معها، وذلك ما هو موضح فيما يلي¹:

1- المردودية ضرورة مالية بالنسبة للمؤسسة:

إن تحقيق مردودية مقبولة يعتبر ضرورة مالية بالنسبة للمؤسسة وذلك للأسباب الرئيسية التالية:

1-1- لضمان نمو المؤسسة وتطورها:

إن رغبة المؤسسة في توسيع نشاطها من خلال رفع الإنتاج والمبيعات يتطلب منها القيام باستثمارات إضافية في شكل أصول ثابتة ورأس مال عامل إن أمكن ذلك، معتمدة على الموارد المالية المتاحة لديها بصورة مباشرة والمتمثلة في المبالغ المخصصة للاستهلاكات والمؤنات وبالإضافة إلى الأرباح التي احتفظ بها في شكل احتياطات، أي مجموع الموارد المالية التي يوفر لها تمويلها الذاتي، وهو الأمر الذي يسهل تحقيقه إذا كانت المؤسسة تتحصل على مستويات مرضية ومقبولة من المردودية، بحيث توجه مخصصات الاستهلاك إلى إعادة تكوين الطاقة الإنتاجية التي تقادمت وتآكلت بفعل الاستعمال ومرور الزمن، كما تسمح الاحتياطات بتطوير وتنمية تلك الطاقة عن طريق تمويل شراء تجهيزات إنتاجية أخرى، ومن جهة أخرى باستطاعة المؤسسة التي تحقق مردودية مقبولة أن تجد الموارد المالية اللازمة لها من مصادر خارجية بسهولة وفي أحسن الظروف، أي بالأحكام المطلوبة وبمعدلات للفائدة معقولة.

1-2- للحفاظ على استقلاليتها المالية:

تلعب الأرباح التي تحتفظ بها المؤسسة لنفسها في شكل احتياطات دورا هاما في نمو الأموال الخاصة وتعزيزها أكثر، وهي تمثل موارد مالية إضافية يمكن استعمالها لاقتناء أصول جديدة، حيث تعمل هذه الأموال على تحسين الاستقلالية المالية للمؤسسة المعنية مما قد يجنبها اللجوء الاضطراري أو المفرط إلى مصادر التمويل الخارجية، أما في حالة ما إذا كانت المؤسسة تحقق مستويات متدنية للمردودية، أو لا تحققها إطلاقا، فإن ذلك لا يعني أن الاحتياطات التي احتفظت بها سابقا ستأخذ في التقلص تدريجيا (نتيجة لتعويض الخسائر

¹- B. COLLASSE, la rentabilité de l'entreprise, op.cit, PP28,29.

المحقة وتغطيتها بواسطة الاحتياطات) مما يؤثر سلبا على الأموال الخاصة، فتفقد المؤسسة تدريجيا حيزا معتبرا من استقلاليتها المالية.

2- المردودية مصدر ثقة بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة:

تلعب المردودية المحقة من قبل المؤسسة دورا هاما في رفع درجة الثقة التي تتمتع بها المؤسسة لدى المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين، وذلك كما هو موضح فيما يلي:

2-1- بالنسبة للمساهمين:

يعتبر المساهمون أول وأهم مصدر لرؤوس الأموال في المؤسسة، وهم بذلك يخاطرون بضياح حصصهم (أو أسهمهم)، ولذلك يجب أن تبلغ مردودية المؤسسة المستويات الكافية التي تسمح بمكافئتهم من خلال ضمان جزء من الثروة (الأرباح) التي تخلقها المؤسسة، يخصص لفائدتهم في شكل عوائد أو أرباح لخصصهم (أو أسهمهم).

وبما أن سلوك المساهم تتحكم فيه بالدرجة الأولى رغبته في الاستثمار في المجال الذي يسمح له بالحصول على أكبر ربح ممكن، فإن قرار الاحتفاظ بحصته (أو أسهمه) أو رفعها أكثر يتوقف أساسا على مدى اقتناعه بأن تلك المؤسسة ستوفر لها الاستعمال الأمثل، وأن ذلك سيعود عليه بقدر كافي من الأرباح، وعليه فإن ثقته ستتعزيز أكثر كلما زادت مردودية المؤسسة وسيجعله ذلك متمسكا بالاستثمار فيها والعكس صحيح إذا تدهورت مردودية المؤسسة.

2-2- بالنسبة للمقرضين:

يبحث المقرضون بالدرجة الأولى على إمكانية الحصول على مكافأة كبيرة، وتسديد أكبر للقروض التي يقدمونها للمؤسسة، لذلك نجدهم يهتمون كثيرا بمستويات المردودية المحقة من قبل المؤسسة قبل الموافقة على إقراضها أي مبلغ، ومن الطبيعي أنهم يتعاملون مع المؤسسة التي تحقق أرباحا بدلا من المؤسسة التي لا تقوى على ذلك وبالإضافة إلى ذلك فهم يراقبون تطور قيم أسهمها في البورصة، فطالما كانت مرتفعة وفي تزايد منتظم، اتخذوا ذلك كمؤشر على القدرات الاقتصادية والمالية الجيدة للمؤسسة المعينة، الشيء الذي يعزز ثققتهم فيها ويشجعهم على الاستمرار في إقراضها الأموال التي تحتاجها.

أما إذا كانت مستويات المردودية متدنية، فإن ذلك يدفع بالمقرضين في حالة موافقتهم على توفير المبالغ المطلوبة من طرف المؤسسة إلى فرض شروط متشددة كمعدلات فائدة مرتفعة مثلا تماشيا مع ارتفاع درجة الخطر الذي يتعرضون له، لأن زيادة تدهور مستويات المردودية التي تحققها المؤسسة يزيد من احتمال عدم قابليتها للوفاء بالتزامات التسديد، وبالمقابل نجد أن ارتفاع معدلات الفائدة يعني بالنسبة للمؤسسة ارتفاع التكاليف المالية التي تؤثر سلبا على نتائجها، مما يترتب عنه في نهاية الأمر صعوبة في تدارك النقص المسجل في مستويات المردودية لتلك المؤسسة.

2-3- بالنسبة للموردين:

يفضل الموردون التعامل مع المؤسسة التي تحقق أرباحا لاعتبارهم أن مردودية المؤسسة تعد مصدر ثروة بالنسبة لهم وذلك لأنها تضمن استمرارهم في تمويل المؤسسة المعنية بمبيعاتهم بصفة منتظمة، وتزايد أهمية تلك المبيعات عندما تقرر المؤسسة توسيع نشاطها وتطويره، وفي الغالب تكزن شروط القروض التجارية الممنوحة من طرف الموردين للمؤسسة مرتبطة بدرجة ثقتهم فيها حيث أن هذه الثقة ترتفع كلما كانت مردودية المؤسسة مرتفعة وتنخفض بانخفاض مردوديتها.

2-4- بالنسبة للزبائن:

من الضروري أن تكون العلاقة بين المؤسسة والزبائن علاقة وثيقة، فإذا كان هناك أي تقصير من قبل المؤسسة فيما يخص الكميات أو المواصفات والجودة التي يطلبها الزبائن، أو عدم احترامها للأجال المتفق عليها لتسليم طلبياتهم فإن ذلك من شأنه أن ينعكس سلبا على سمعتها وبالتالي قد تنقطع العلاقة بينهم مما يترتب عن ذلك تقلص معتبر في رقم أرقام المؤسسة، وبالتالي انخفاض في نتائجها ومردوديتها.

2-5- بالنسبة للأجراء:

من المهم جدا بالنسبة للأجراء أن تتمكن مؤسساتهم من تحقيق نتائج إيجابية ومستويات مرتفعة للمردودية حيث تعتبر المردودية في نفس الوقت كسبب وكنتيجة لسياسة الأجور المرتفعة التي تطبقها المؤسسات.

2-6- بالنسبة للدولة:

إن لمردودية المؤسسة أهمية كبيرة بالنسبة للدولة وتكمن هذه الأهمية بالخصوص فيما يلي:

- استفادة الدولة من الجزء المقتطع من النتيجة الإجمالية للسنة المالية (الإيجابية) الذي يتمثل في الضريبة على الأرباح؛

- مساهمة المؤسسة في تكوين إجمالي الناتج الداخلي (P.I.B.) عن طريق الثروة التي نخلقها في شكل قيم مضافة.

المطلب الرابع: أنواع المردودية

تنقسم مردودية المؤسسة الاقتصادية إلى عدة أنواع مرتبطة ببعضها البعض ومن بينها نذكر ما يلي:

1- المردودية المطلقة والمردودية الحدية:

1-1- المردودية المطلقة:

بإمكان الدراسات الخاصة بمردودية المؤسسة الاقتصادية أن تنطلق من تحليل الحسابات حيث أن مختلف الأرصدة الوسيطة للتسيير التي توفرها المحاسبة العامة تستعمل كتعبير عن المردودية المطلقة للمؤسسة، فنتيجة السنة المالية عندما تكون إيجابية تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق ربحية مطلقة وكلما ارتفعت النتيجة زاد حجم هذه الربحية والعكس صحيح.

لكن مفهوم المردودية المطلقة يركز فقط على النتيجة، ويتجاهل الوسائل المستعملة للحصول عليها، ولذلك فإن « مفهوم المردودية المطلقة يعتبر مجردا من فائدته، ويعتبره البعض مفهوما مغلوطا»¹.

1-2- المردودية الحدية:

يمكن تعريف المردودية الحدية « بأنها الناتج المتحصل عليه بعد إدخال عنصر جديد يؤدي إلى ربح إضافي أو خسارة إضافية»².

وتقاس المردودية الحدية بالعلاقة التالية³:

¹- G.DEPALLENS, La gestion financière de l'entreprise,siirey, paris, 1999, p255.

²- H.BRANCHARD,dictionnaire économique et socialé, 11^{ème}édition ,Ed.ouvrières, paris, 1998, p441.

³-Ibid, P441.

$$\frac{\text{التغيير في النتيجة خلال فترة معينة}}{\text{التغيير في الوسائل المستعملة خلال نفس الفترة}} = \text{المردودية الحدية}$$

بحيث إذا كانت المردودية الحدية أكبر من الصفر فهذا يؤدي بالمردودية الكلية إلى التزايد، أما إذا كانت المردودية الحدية تساوي الصفر فهذا يؤدي بالمردودية الكلية إلى الثبات، ولما تكون المردودية الحدية أصغر من الصفر فهذا يؤدي إلى تناقص المردودية الكلية.

2- المردودية الكلية والمردودية الجزئية:

يمكن تلخيص معنى المردودية الكلية والمردودية الجزئية كما يلي¹:

2-1- المردودية الكلية:

تحسب كالاتي:

$$\text{المردودية الكلية} = \frac{\text{النتيجة}}{\text{الوسائل}} \times 100$$

بحيث يكون البسط مشكلا من نتيجة محاسبية كلية، بمعنى من نتيجة تخص جميع نشاطات المؤسسة وكل أجزائها وأقسامها في نفس الوقت، في حين يتكون المقام من الوسائل المستعملة في الحصول على تلك النتيجة، ويمكن التعبير عن المردودية الكلية بالنسبة بين النتيجة الصافية والأصول الاقتصادية المستعملة من طرف المؤسسة أي مثلا:

$$\text{المردودية الكلية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأصول الاقتصادية}} \times 100$$

2-2 المردودية الجزئية:

أن المردودية الجزئية تختلف عن المردودية الكلية فهي تهتم بجزء معين من نشاط المؤسسة مثل: ورشة أو منطقة بيع... الخ، وتحسب المردودية الجزئية بالعلاقة التالية:

¹- B. COLLASSE, la rentabilité de l'entreprise, op.citp, 13.

$$\text{المردودية الجزئية} = \frac{\text{النتيجة التحصل عليها خلال فترة معينة (في ورشة معينة مثلا)}}{\text{الوسائل المستعملة للحصول على تلك النتيجة خلال نفس الفترة (في نفس الورشة)}}$$

وبالتالي فإن التحكم في مجموع المردوديات الجزئية يؤدي إلى التحكم في المردودية الكلية في نهاية كل سنة مالية.

3- المردودية المالية والمردودية الاقتصادية:

تعتبر المردودية المالية والمردودية الاقتصادية أهم أنواع مردودية المؤسسة الاقتصادية، وسنتطرق إليها فيما يلي باختصار لأن الفصل الثاني مخصص لشرحها وتوضيح العلاقة بينهما.

3-1- المردودية المالية:

هي المردودية من وجهة نظر الموارد المالية الخاصة بمالك (أو أملاك) المؤسسة وتحسب بالعلاقة

$$\text{التالية:}^1 \text{ المردودية المالية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

حيث أنها تقيس مدى قدرة الأموال خاصة على خلق الأرباح (الصافية).

3-2- المردودية الاقتصادية:

« تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي للمؤسسة، وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال عادة في جدول حسابات النتائج، والأصول الاقتصادية في الميزانية»².

وتسمى المردودية الاقتصادية أحيانا بـ « مردودية الاستعمالات أو مردودية الاستغلال، حيث تعبر عن قدرات الاستغلال للمؤسسة في مجال نشاطها خلال فترة معينة، غالبا ما تكون السنة المالية الواحدة»³.

¹ - عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي: دروس وتطبيقات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص32.

² - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص267.

³ - P.A. DUFFIGOUR, Anne Gaz Angel, introduction à la finance de l'entreprise, DUNOD, paris, 1993, p25.

ويمكن أن تقاس بعدة نسب منها مثلاً¹:

$$\frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{الأصول الصافية}} = \text{المردودية الاقتصادية}$$

$$\text{أو} \quad \frac{\text{نتيجة السنة المالية} + \text{المصاريف المالية}}{\text{الأصول الصافية}} = \text{المردودي الاقتصادية}$$

¹ -Ibid,p25.

الخلاصة

إذا كان المفكرون الاقتصاديون يختلفون في إعطاء تعريف موحد وشامل للمؤسسة الاقتصادية، فإن ذلك لا يعود لاختلافهم الفكري أو المذهبي فحسب بل يرجع كذلك لتعدد طبيعة هذا الكيان الاقتصادي، وكذا تموقع المؤسسة الاقتصادية في بيئة أكثر تعقيدا، وعليه فقد نظر كل مفكر إلى المؤسسة الاقتصادية بوجهة نظر مختلفة، فهناك من عرفها على أنها وحدة إنتاجية وتوزيعية للمداخل، وتعريف آخر ركز على أنها مركز لاتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية وذهب آخرون لاعتبارها نظام والمنظور الأكثر وسطية وتوافقا هو المنظور النظامي الذي عرفها على أنها مجموع من العناصر المتفاعلة فيما بينها ومع محيطها لتحقيق هدف محدد.

ويتم تصنيف المؤسسة الاقتصادية تبعا لعدة معايير: (الشكل القانوني، طبيعة الملكية، مجال النشاط الاقتصادي، ومعيار الحجم)، كما أنها تقسم إلى عدة وظائف رئيسية، تضم المجموعة الأولى وظيفة الإدارة (التخطيط، التنظيم، التوجيه، والرقابة)، أما المجموعة الثانية فتشمل وظائف الاستغلال (التمويل، الإنتاج، التسويق) بينما تتكون المجموعة الثالثة من وظائف توفير الموارد التي تنقسم إلى وظيفة الموارد البشرية والوظيفة المالية، كما لها عدة أهداف اقتصادية (تحقيق الربح وتعظيمه) وأهداف اجتماعية وثقافية... الخ.

ويعتبر تقييم نشاط المؤسسة الاقتصادية من زاوية المردودية من اختصاص الوظيفة المالية، إذ أنه جزء من مهام التسيير المالي.

ولقد رأينا أن أنواع مردودية المؤسسة الاقتصادية عديدة، مثل: (المطلقة، الحدية، الكلية، الجزئية، الاقتصادية والمالية) وهي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة نفسها بحيث تعتبر ضرورة مالية لضمان نموها وتطورها وكذا للحفاظ على استقلاليتها المالية، ومن جهة أخرى تعد مصدر ثقة في المؤسسة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين الذين تربطهم بها بشكر مباشر علاقات تبادل وغيرها، ومنهم أولا المساهمين ثم المقرضين، الموردين، العملاء، المستخدمين والدولة.

ومهما كان نوع المردودية فإنها تقاس بين النتيجة المحققة من جهة والوسائل التي استعملت من أجل تحقيقها من جهة أخرى وذلك تبعا لأغراض الدراسة ووجهة نظر المستعمل لها.

الفصل الثاني

مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمرادودية المالية في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الأول: مفهوم مصادر التمويل

المبحث الثاني: علاقة مصادر التمويل بالمرادودية المالية للمؤسسة الاقتصادية

الفصل الثاني: مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمرادودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

تمهيد

يعتبر البحث عن مصادر التمويل والحصول عليها وتسييرها بطريقة مثلى وكذلك إجراء دراسات المرادودية، من صلاحيات الإدارة المالية، كما أن مهام توفير الموارد المالية تخضع لضرورة تركيب أفضل توليفة من هذه الموارد تحقق التوازن المالي وتغطي الاحتياجات التمويلية بأقل التكاليف الممكنة بما يضمن تحقيق أهداف المرادودية المرجوة.

وسنحاول في هذا الفصل توضيح مفهوم مصادر التمويل والكشف عن طبيعة العلاقة التي تربطها بالمرادودية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

الفصل الثاني: مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمرادودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: مفهوم مصادر التمويل

قبل أن ننقل إلى توضيح العلاقات التي تربط مصادر التمويل بالمرادودية المالية للمؤسسة الاقتصادية، ارتأينا أن نبدأ أولاً، في هذا المبحث، بشرح مفهوم مصادر التمويل من خلال تعريف التمويل وخصائصه، ثم عرض أهم أشكال مصادر التمويل (الداخلية والخارجية) وكذا شرح المحددات التي يخضع لها الاختيار بين هذه المصادر وأخيراً الكشف عن أهمية التمويل بمختلف مصادره، بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف التمويل وخصائصه

لقد وردت عدة تعاريف في موضوع التمويل، وخصائصه متنوعة، كما هو موضح فيما يلي:

1- تعريف التمويل:

يعرف التمويل على انه «توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام، غير أن اعتبار التمويل على انه الحصول على أموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع كان يمثل نظرة تقليدية، حيث تركز النظرة الحديثة على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة فيما بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد»¹.

كما يعرف انه «مختلف الأنشطة التي تتضمن مختلف الأعمال التي يقوم بها الأفراد والمشروعات للحصول على النقدية اللازمة للوفاء بالالتزامات المستحقة للغير في مواعيد استحقاقها»².

2- خصائص التمويل:

تتمثل أبرز خصائصها فيما يلي:

2-1- الاستحقاق: «وبعني الموعد الذي يتوجب فيه على المقترض رد الدين الى صاحبه»³، وتختلف أموال الاقتراض عن أموال حقوق المساهمين بالنواحي التالية:⁴

¹ - أحمد بوراس، تمويل المنشأة الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008، ص 24.

² - عبيد أحمد الحجازي، مصادر التمويل مع شرح لمصدر القروض و بيان كيفية معاملته ضربياً، دار النهضة العربية، بيروت، 2001، ص 12.

³ - مأمون علي الناصر وآخرون، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 17.

⁴ - موسى مبارك، صيغ التمويل الإسلامي كبدل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتيجية مالية، جامعة سكيكدة، 2012/2013، ص 4.

الفصل الثاني: مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمرادودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

- للمقرضين آجال معينة ينبغي أن تسدد فيها قروضهم، ويؤدي عجز المؤسسة عن سدادها إلى مقاضاتها وإجبارها على التصفية؛

- تؤدي زيادة الاقتراض إلى زيادة المخاطر المالية، أما زيادة رأس المال فإنها سوف تؤدي إلى تحسين مركزها الإئتمائي.

2-2- الحق في الحصول على الدخل: ويعني وجود ثلاثة مظاهر تميز الأموال المقترضة عن الأموال المملوكة وذلك على النحو التالي¹:

2-2-1- الأولوية: أي أن للدائنين حق الحصول على أصل قروضهم وفوائدها قبل حصول مالكي المشروع على أي من حقوقهم، كما أن الدائنين أصحاب الامتياز والحكومة والعمال أولوية على الدائنين العاديين.

2-2-2- التأكد: عندما تتعهد المؤسسة بدفع فوائد على الأموال التي اقترضتها، فيجب دفع هذه الفوائد بغض النظر عما تحققه من أرباح وإلا تعرضت للإجراءات القانونية، فالفائدة على الأموال المقترضة تعتبر من الالتزامات الثابتة، لا يجوز تغاضيها بينما نجد أن ما يدفع للملاك يطلق عليه اسم التوزيعات، وهذه التوزيعات يقرها مجلس الإدارة والجمعية العمومية.

2-2-3- مقدار الدخل: ويعني أن ما يحصل عليه الدائنون من المؤسسة عادة ما يكون مقداره محدد أو ثابتا بغض النظر عن النتائج المتحققة، أما المالكون فإن ما يحصلون عليه من ربح أو خسارة غير محدد.

2-3- الحق في الموجودات: ويعني إذا واجهت المؤسسة مشاكل وتمت تصفيتها يتجه الاهتمام نحو قيمة أصولها الحالية وأولوية حصول كل من الدائنين والمستثمرين على حقوقهم منها، وهناك قواعد تحكم عملية توزيع حصيلة التصفية، حيث انه لا بد وان يراعي في توزيعها الترتيب التالي²:

- الدائنون الممتازون (أولاً)؛

- الدائنون المؤمنون برهانات على بعض الأموال (ثانياً)؛

- الدائنون غير المؤمنون برهانات على بعض الأموال (ثالثاً)؛

¹ - فيصل حمودة الشوارة، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013، ص79.

² - حسني علي خريوش، عبد المعطي رضا أرشيد، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران، عمان، 1999، ص125.

الفصل الثاني: مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

- حملة الأسهم الممتازة (رابعا)؛

- حملة الأسهم العادية (خامسا).

2-4- الإدارة والسيطرة: وتعني بان إدارة المؤسسة تعتبر حق من الحقوق الطبيعية للمالكين العاديين (حملة الأسهم العادية)، ولا يملك الدائنون ولا المالكون الممتازون هذا الحق وذلك لكون أن¹:

- الدائنون ليس لهم أي صوت مباشر في الإدارة لكن لا يمكن تجاهل تأثيرهم غير المباشر في هذه الإدارة، الذي يمكن أن يظهر من خلال وضعهم لبعض الشروط في عقود الاقتراض.

- الإدارة الفعلية من مسؤولية حملة الأسهم العادية الذين يقومون باختيار مجلس الإدارة لتتولى الإدارة نيابة عنهم، وذلك لكونهم أكثر تعرضا للأخطار بالمقارنة مع الدائنين وأصحاب الحقوق الممتازة.

2-5- المرونة: ويعني أن « يوفر الاقتراض للمؤسسة مرونة في التمويل أكثر من المرونة التي يوفرها التمويل الممتلك، فالاقتراض متوفر بأنواع متعددة ومواعيد متفاوتة وبكميات تتناسب والحاجة في حين أن التمويل عن طريق زيادة رأس المال لا تتوفر فيه مثل هذه المزايا »².

2-6- الأثر على العوائد: ويعني أن « الاقتراض اقل اثر في تآكل العوائد بالمقارنة مع زيادة رأس المال، لان حق المقرض يقتصر على الفوائد التي سيتم استيعاب أجزاء منها من خلال الضريبة (الوفر الضريبي)، على النقيض من زيادة رأس المال التي تؤدي بالضرورة إلى زيادة حقوقها في الأرباح الخاضعة للضريبة »³.

المطلب الثاني: مصادر التمويل الخارجية

يمكن تقسيم مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية حسب عدة معايير، من أهمها:

- المدة التي يستغرقها التمويل؛

- الغرض الذي يستخدم لأجله التمويل؛

¹ - فيصل محمود الشواورة، مرجع سابق، ص 80.

² - نفس المرجع الألف الذكر، ص 80.

³ - فيصل محمود الشواورة، مرجع سابق، ص 81.

الفصل الثاني: مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمرادودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

- مصدر الحصول على التمويل (داخلي أم خارجي)؛

واستنادا إلى هذا المعيار الأخير نجد الأنواع التالية:

1- تعريف التمويل الداخلي

يسمى التمويل الداخلي بالتمويل الذاتي ويعرف بأنه « طريقة لتمويل نشاط المؤسسة باستعمال الموارد المالية الخاصة بها، الناتجة عن الأرباح والادخارات السابقة المتراكمة ودون اللجوء إلى أطراف خارجية»¹.

2- مكونات التمويل الداخلي:

وتتمثل فيما يلي:

2-1- الأرباح المحتجزة (الاحتياطيات):

هي الأرباح التي لا تقوم المؤسسة بتوزيعها للمساهمين لتقوية مركزها المالي ومساعدتها على النمو والتطور، كما تعتبر الأرباح المحتجزة صمام أمان بالنسبة للمؤسسة تستطيع الرجوع إليه في حالة تعرضها لأي طارئ وهي تسمى بالاحتياطيات وتمتاز خصوصا بما يلي²:

- يعتبر التمويل بالأرباح المحتجزة مصدرا متاحا لكل المؤسسات التي تحقق أرباحا؛

- سهولة الحصول عليها فهي لا تحتاج إلى ضمانات كما في حالة التمويل بالسندات؛

- انخفاض تكلفتها بالمقارنة مع السندات والأسهم الممتازة؛

- إن التمويل بالأرباح المحتجزة لا يترتب عنه أي التزامات على المؤسسة كما في حالة التمويل بالسندات والأسهم الممتازة؛

- إن التمويل بالأرباح المحتجزة لا يضعف المركز التنافسي لكبار المساهمين نظرا لعدم دخول مساهمين جدد على إثره.

ولكن التمويل بواسطة هذا المصدر قد «يؤدي إلى انخفاض القيمة الدفترية للسهم وانخفاض قيمته السوقية كذلك، ويعاب عليه من جهة أخرى أن يكون غير متوفر في بداية حياة المؤسسة»³.

¹- محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثالية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015/2016، ص14.

²- عبد الحليم كراجه، الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص94.

³- عبد الحليم كراجه، مرجع سابق، ص94.

الفصل الثاني: مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

2-2- الإهلاكات:

الإهلاك هو عملية توزيع تكلفة الأصل على الفترات المحاسبية التي استفادت من خدماته خلال عمره الإنتاجي بشكل منطقي ومنظم، كما أن «الإهلاك هو عملية توزيع الكلفة وليست عملية تقييم الأصل، فالإهلاك لا يقيس التناقص في القيمة السوقية للأصل لكل فترة محاسبية، كما أنه لا يقيس مقدار التآكل المادي للأصل»¹.

وهناك ثلاثة عوامل تؤثر في عملية حساب قسط الإهلاك وهي²:

- **الكلفة:** وهي تكلفة الأصل الثابت، وتشمل جميع النفقات الضرورية والمعقولة للحصول على الأصل وتهيئته ليكون جاهزا للتشغيل.

- **العمر الإنتاجي:** وهو المدة المخصصة للأصل ليقدم الخدمات المتوقعة منه، لذلك يسمى أيضا العمر الخدمي، والعمر الإنتاجي يمكن أن يكون وقتا كالسنوات أو وحدات منتجة أو كيلومترات مقطوعة أو أي قياس آخر.

- **قيمة الخردة أو الإنقاص أو النفاية:** وهي قيمة الأصل المقدرة في نهاية عمره الإنتاجي وعند بيعه كخردة.

أما طرق احتساب الإهلاك فهي عديدة ومنها³:

- طريقة القسط الثابت؛

- طريقة القسط المتناقص؛

- طريقة مجموع أرقام السنين؛

- طريقة عدد الوحدات المنتجة.

¹ - محمد الصيرفي، تعلم كيفية تحديد هيكلك المالي وقراءة قوائمك المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص12.

² - طلال محمد الجاوي وآخرون، أساسيات المعرفة الحاسوبية، دار اليازوري، عمان، 2013، ص ص239، 240.

³ - نفس المرجع الألف الذكر، ص242.

الفصل الثاني: مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمرادودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

2-3- المؤونات:

تعد المؤونات كذلك من العناصر المهمة المكونة للتمويل الذاتي للمؤسسة، وهي تعرف بأنها «النقص المحاسبي الملاحظ في احد عناصر الأصول الناتج عن أسباب أثارها غير قابلة للنفي، فهي الانخفاض في قيمة احد عناصر الأصول وهي مؤونة تدهور القيمة، أو الارتفاع في احد عناصر الخصوم في المستقبل وتسمى في هذه الحالة مؤونة الأعباء والخسائر»¹.

ولقد قسم النظام المحاسبي المالي للمؤونات كما يلي²:

- المؤونات للمعاشات والالتزامات المماثلة؛

- المؤونات للضرائب؛

- المؤونات لتجديد التثبيات؛

- المؤونات الأخرى للأعباء.

حيث أن المؤونات تؤثر في تخفيض النتيجة بمجرد تكوينها وذلك لتسجيلها في هيكل التكاليف.

المطلب الثالث: مصادر التمويل الخارجية

يتضمن التمويل الخارجي «كل الأموال التي يكون بمقدور المؤسسة أن تتحصل عليها من مصادر خارجية، وهي يعتبر مكمل للتمويل الذاتي، حيث انه يهدف إلى تغطية وتلبية المتطلبات المالية للمؤسسة»³، ونميز في هذا الإطار ثلاثة أنواع من مصادر التمويل الخارجية حسب معيار المدة التي يستغرقها التمويل، وهي:

1- مصادر التمويل قصيرة الأجل:

يمكن حصر مصادر التمويل قصيرة الأجل في فئتين رئيسيتين هما: الائتمان التجاري والائتمان المصرفي.

¹ - محمد بوشوشة، مرجع سابق، ص ص 124، 125.

² - نفس المرجع الآنف الذكر، ص 125.

³ - علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار مكتبة الرائد العلمية للنشر، عمان، 2002، ص 265.

الفصل الثاني: مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمرادودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

1-1- الائتمان التجاري:

يعرف الائتمان التجاري بأنه «القرض القصير الأجل الذي يمنحه التاجر إلى المشتري عندما يقوم هذا الأخير بشراء البضاعة لغرض إعادة بيعها، وقد يكون ناتجا عن البيع دينا ويسجل كذمم من قبل البائع وحساب مدين من جانب المشتري»¹.

ويعتبر الائتمان التجاري أكبر مصدر للديون قصيرة الأجل نظرا لكون المؤسسات الصغيرة لا تستطيع الحصول على تمويل من مصادر أخرى فإنها تعتمد عليه اعتمادا كبيرا أكثر مما هو عليه بالنسبة للكبيرة، ويعتبر التمويل عن طريق هذا المصدر مظهرا شائعا في وقتنا الحاضر، وسمة أساسية من سمات التعامل بين المنتجين والمستهلكين.

الائتمان التجاري عدة أشكال نذكر منها مل يلي²:

- الحساب الجاري: وهو أهم أشكال الائتمان وأكثرها تفضيلا من المدينين.
- الشيكات المؤجلة: وهي وسيلة غير مفضلة للمدينين لخطورتها وعدم إلزامية الأجل الوارد فيها.
- الكمبيالات: وتعتبر الأقل تفضيلا من المدينين في الائتمان التجاري لكنها أكثر تفضيلا من الدائنين لسببين هما:

- أن المدينين لا يفضلون تنظيمها لأمر الدائنين لأنها تضع في يد الدائن مستندا يسهل عملية الإجراءات القانونية إذا قصر المدين بالوفاء؛
- إن الدائنين يفضلونها لأنهم عن طريق تظهيرها قد يحصلون على سلع يستطيعون خصمها لدى البنك وقبض قيمتها نقدا، وإيداعها برسم التأمين والحصول على نقد مقابل جزء من قيمتها.

1-2- الائتمان المصرفي:

يقصد بالائتمان المصرفي «كل أنواع القروض التي تحصل عليها المنشأة من المؤسسات المالية والمصارف الخاصة»³.

¹- علي عباس، مرجع سابق، ص266.

²- أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2007، ص60.

³- خالد الراوي وآخرون، نظرية التمويل الدولي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص47.

الفصل الثاني: مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمرادودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

وتلجأ المؤسسة إلى استخدام الائتمان المصرفي في الحالات التالية¹:

- عندما تكون احتياجات البرنامج التشغيلي تتعدى ما توفره مصادر التمويل التلقائية؛
- عندما تكون سمعة المؤسسة في صورة يصعب معها على الإطلاق الحصول على احتياجاتها، أو على الأقل بشروط معقولة.

ويمكن تقسيم القروض قصيرة الأجل كما يلي:

- **القروض غير المضمونة:** يتم اعتماد منح القروض قصيرة الأجل غير المضمونة على أساس أنها قروض تسدد بشكل تلقائي، لتمويلها عناصر الأصول المتداولة أي لها قابلية على التحول.

- **القروض المضمونة:** وهي القروض التي تمنح لقاء المطالبة بتقديم ضمانات من قبل المؤسسات المستفيدة وخاصة حديثة التأسيس، أو تلك التي تعاني من ضعف في ملاءتها المالية أو المتعثرة في تسديد الالتزامات، وسيطلب البنك من هذه المؤسسات تقديم ضمانات نظرا لارتفاع درجة الخطر لهذا النوع من القروض بهدف تخفيض مقدار الخسائر المحتملة في حالة التعثر عن تسديد الالتزامات المترتبة عليها، وقد تقوم بعض المؤسسات المستفيدة بتقديم الضمانات بهدف تخفيض الفائدة وتحسين شروط القرض.

2- مصادر التمويل متوسطة الأجل:

التمويل المتوسط الأجل هو ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تمتد من أكثر من سنة إلى خمس سنوات، وينقسم إلى قسمين هما²:

2-1- القروض المباشرة المتوسطة الأجل:

عادة يتم سداد هذه القروض بصفة منتظمة على مدار عدد سنوات أعمارها ويطلق على أقساط السداد في هذه الحالة مدفوعات الإهلاك وبالإضافة إلى ذلك فعادة ما يكون القرض مضمون بأصل معين أو بأي من أنواع الضمانات الأخرى، ولا شك أن هناك بعض الاستثناءات من هذه القواعد في بعض الأحيان.

¹ - خالد الراوي وآخرون، مرجع سابق، ص 50.

² - دريد كمال آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 410.

الفصل الثاني: مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمرادودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

وتمثل البنوك والشركات التأمين المصدر الرئيسي لهذه القروض وان كانت قروض البنوك عادة تتراوح بين سنة واحدة وخمس سنوات فقط، في حين أن قروض شركات التأمين تتراوح بين 5 إلى 15 سنة، وهذا معناه أن جزءا من قروض شركات التأمين يمكن اعتباره قروض طويلة الأجل.

2-2- التمويل بالاستئجار:

يعرف الاستئجار بأنه عقد يلتزم بموجبه المستأجر بدفع مبالغ محددة بمواعيد متفق عليها لمالك أصل من الأصول لقاء انتفاع الأول بالخدمات التي يقدمها الأصل المستأجر لفترة معينة.

3- مصادر التمويل طويلة الأجل:

وهي تلك المصادر التي تكون مدتها أكبر من 5 سنوات وتستخدم في استثمارات طويلة الأجل أو لتلبية الاحتياجات الدائمة لبعض الأموال المتداولة وتنقسم إلى ما يلي:

3-1- الأسهم:

يشير كمصطلح السهم إلى حصة معينة في ملكية الشركة وهناك نوعين من الأسهم التي تصدر عن الشركات المساهمة¹:

3-1-1- الأسهم العادية:

هذا النوع من الأسهم يمثل الأسهم الأكثر شيوعا، وهو يمثل جزء من رأس المال، تخول صاحبها حق الحصول على أرباح وحق الإدارة ويكون لهذه الأسهم نفس القيمة الاسمية ولها نفس الحقوق والواجبات.

ويتخذ السهم العادي ثلاث قيم مختلفة تتغير بتغيير ظروف الشركة والأموال الاقتصادية الأخرى في السوق وهذه القيم هي:

- القيمة الاسمية: وهي القيمة الأساسية للسهم وبالتالي تكون مدونة في وثيقة السهم والتي توزع الأرباح على المساهمين بنسبة مئوية وغالبا ما تحدد بحد أدنى.

- القيمة الدفترية: وهي قيمة السهم بالدفاتر وتستخرج كما يلي: حقوق الملكية، عدد الأسهم.

¹ - رضوان وليد العمار، أساسيات الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 1997، صص 200-204.

الفصل الثاني: مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمرادودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

- القيمة السوقية: وهي قيمة السهم التي يتداول بها في السوق المالي.

3-1-2- الأسهم الممتازة:

هذه الأسهم تحمل جزء من صفات الأسهم العادية وجزء من صفات السندات، فهي تشبه السنوات في أن نصيبها من أرباح الشركة غالبا ما يكون محدد بحد أعلى أو أدنى وتشبه الأسهم العادية في إنها تمثل جزء من المكبة يحق لحاملها المشاركة في الأرباح. كما تمتاز هذه الأسهم بميزتين أساسيتين هما:

- لها حق الأولوية في السداد عند التصفية؛
- يحق لحاملها الحصول على قدر معين من الأرباح العادية إذا كانت المحققة تسمح بذلك.

3-2- السندات:

« السند هو مديونية قابل للتداول ولأجل محدد وبفائدة محدد، وبهذا فإن مالك السند أو حامله يعتبر دائر للجهة المصدرة له أي أن له الحق في الحصول على قيمة السند الاسمية في وقت استحقاقه، وكذلك له الحق في الحصول على فائدة محددة وبصورة دورية»¹.

وتتمثل خصائص السند فيما يلي²:

- أن السند يتضمن التزام بدفع مبلغ معين لجهة معينة أو لأمر أو لحامله في تاريخ الاستحقاق، وهذا المبلغ يتمثل بالقيمة الاسمية المثبتة في السند، وبذلك فإن مبلغ (قيمة) السند وفترته محددة في منته؛
- يتضمن السند التزام بدفع فائدة دورية بمعدل محدد وبمواعيد معينة على القيمة الاسمية للسند كأن تكون 2% أو 10% من القيمة الاسمية، أي أن سعر الفائدة على مبلغ السند محدد؛
- إن السند يعتبر أحد أدوات الدين، أي أنه حق مديونية بذمة الجهة المصدر للسند، ولا يحق المطالبة بقيمة السند قبل موعد استحقاقه، إلا أن هناك إمكانية لبيعه في السوق الثانوية تبرز الحاجة للسيولة.

¹- فليح حسن خلف، الأسواق المالية النقدية، الطبعة الأولى، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص 230، 231.

²- فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 244.

الفصل الثاني: مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمرادودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

وهناك أنواع مختلفة من السندات من أهمها¹:

- سند الرهن؛
- السندات غير المضمونة برهن موجودات معينة؛
- السندات القابلة للتحويل؛
- السندات القابلة للإعادة؛
- سندات القوة الشرائية؛
- والسندات القابلة للاستدعاء،... الخ.

3-3- القروض طويلة الأجل

المؤسسات من البنوك والمؤسسات المالية المختصة وهي «القروض التي تحصل عليها لفترات طويلة الأجل لتمويل شراء الأصول الثابتة، وعادة ما يتم التفاوض المباشر مع مؤسسات التمويل للاتفاق على الشروط الخاصة بعقد القرض، وقد يتم الحصول على القرض من جهة واحدة أو من عدة جهات تشترك في منح القروض وتسمى في تلك الحالة بالقروض المشاركة»².

ومن أهم مبررات التمويل عن طريق القروض البنكية نذكر³:

- ويعتبر هذا النوع من التمويل من وجهة نظر المقرض أقل، من حيث المخاطر لأن له الأولوية إلى الدخل ويمكن ليس له الرقابة على المؤسسة إلا في ظروف استثنائية.

- تعتبر هذه القروض ملائمة لأنها تعطي الأسبقية أو الأولوية على الملاك فيما يتعلق بالدخل والقيمة عند التصفية.

- تكلفة القروض محددة مسبقا وهي عادة أقل من تكلفة الأسهم العادية والأسهم الممتازة.

- إن الفوائد على هذه القروض تعطي إعفاء ضريبي للمؤسسة باعتبارها من الأعباء الواجبة الخصم من الدخل قبل حساب الضريبة.

¹- علي عباس، مرجع سابق، ص 278 - 281.

²- محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 16.

³- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص 263.

الفصل الثاني: مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمرادودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

إلا أنه يعاب على هذا الشكل من التمويل ما يلي¹:

- أن خاصية المخاطر الناشئة عن طول الفترة تؤدي إلى تغيير الظروف مما يزيد من التكلفة أو قد لا تستطيع المؤسسة مواجهة الأعباء المترتبة على هذا النوع من الالتزامات بسبب انخفاض الدخل؛
- تعتبر المعايير المالية والأعراف السائدة حدوداً قصوى لهذه القروض بهيكل رأس المال.

المطلب الرابع: محددات الاختيار بين مصادر التمويل وأهميته

تخضع عملية الاختيار والمفاضلة بين مصادر التمويل لعدة محددات، يجب أن تأخذها المؤسسة بعين الاعتبار من أجل الحصول على أفضل تمويل ممكن والاستفادة من الأهمية الخاصة التي يتميز بها، وذلك كما هو موضح فيما يلي:

1- محددات الاختيار بين مصادر التمويل:

- عندما تقرر المؤسسة نوعية الأصول التي ترغب باقتنائها، فإنها تقيم مختلف مصادر التمويل المحتملة في ضوء الاعتبارات والمحددات التالية²:
- حجم الأموال التي تحتاجها المؤسسة والفترة الزمنية التي سيتم توظيف الأموال خلالها؛
 - توافق مصادر الأموال لأوجه استخدامات توظيف هذه الأموال؛
 - تكلفة التمويل مقارنة مع معدل التكلفة السائد ومع عائد الاستثمار المتوقع؛
 - آجال التسديد وتزامنه مع التدفقات النقدية، المتوقع تحقيقها من تشغيل الموجودات الممولة؛
 - القيود التي يفرضها ممولين على المؤسسة المقترضة كشرط عدم الاقتراض الإضافي وعدم توزيع الأرباح والمحافظة على معدات محددة من النسب المالية طوال فترة الاقتراض.

¹- عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص 624.

²- حسني علي خربوش، عبد المعطي رضا أرشيد، مرجع سابق، ص 123 .

الفصل الثاني: مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمرادودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

2- أهمية التمويل:

يمكن القول بأن للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في¹:

- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها؛
- يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني؛
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات؛
- يعتبر كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي؛
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية (ويقصد بالسيولة توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها، أو هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة).

ونظرا لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية أي يجب أن تعتنى بها المؤسسة ذلك أنها المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والموافقة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف واختيار أحسنها، واستخدامها على بلوغ الأهداف المسطرة.

المبحث الثاني: علاقة مصادر التمويل بالمرادودية المالية للمؤسسة الاقتصادية

سنقوم فيما يلي بالكشف عن العلاقة التي تربط بين مصادر التمويل والمرادودية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مما سيسمح لنا بفهم كيفية تأثير الأولى (مصادر التمويل) على الثانية (المرادودية المالية)، ومن أجل ذلك سنشرع أولا في تعريف المرادودية المالية وتوضيح كيفية قياسها، ثم سننتقل إلى الكشف عن المحددات الأساسية لنسبة هذه الأخيرة من خلال تفكيكها وتحليل أثر الرفع المالي، وبعد ذلك سنتعرض لمختلف الآليات التي يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تطبقها وتقلعها من أجل أن تضمن التحكم الجيد في مرادوديتها المالية.

المطلب الأول: تعريف المرادودية المالية وكيفية قياسها

يمكن تعريف المرادودية المالية وقياسها كما يلي:

¹ - راجح خوني، رقية حساني، المؤسسات المتوسطة ومشكلات تمويلها، الطبعة الأولى، أبتك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 96، 97.

الفصل الثاني: مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمرادودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

1- تعريف المرادودية المالية:

تعرف المرادودية المالية بأنها التدفق النقدي الذي يعود للمساهمين نتيجة استثمار أموالهم الخاصة¹، «وتكون مرتبطة بمقدار النمو في ثروة المساهمين خلال الدورة»²، وبالإضافة إلى ذلك تعتبر بمثابة «المقياس الذي يعطينا مدى قدرة المؤسسة على توفير الأموال اللازمة لضمان الاستمرار بأشغالها ونشاطها، وذلك بتجديد عقاراتها المنقولة وغير المنقولة»³.

2- قياس المرادودية المالية:

يمكن أن تقاس المرادودية المالية بالطريقتين التاليتين:

2-1- المرادودية المالية بمصطلح التدفق النقدي:

حسب هذه الطريقة تسمح المرادودية المالية بالحكم على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق وتجميع مصادر التمويل الذاتي، فالتدفق النقدي هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات والنفقات المحقة للدورة المالية لحجم معين من مبيعات المؤسسة وذلك بعد طرح الضريبة على الأرباح، ويمكن ان يعبر عنه بالعلاقة التالية⁴:

التدفق الإجمالي النقدي = الربح الصافي + الاهتلاكات + المؤونات.

وبالتالي فإن الربح ليس المرادود المالي الوحيد للمؤسسة لأن هناك الاهتلاكات والمؤونات التي لا تشكل خسائر بل تبقى داخل المؤسسة، وتساهم في زيادة مواردها الذاتية:

وتقاس المرادودية المالية من خلال هذا المفهوم كالتالي:

مرادودية الأموال الخاصة = التدفق النقدي / الأموال الخاصة.

حيث يعبر حاصل هذه العلاقة عن الربحية الكلية للأموال الخاصة وكلما كان كبيرا سهل ذلك على المؤسسة تمويل نفسها وتحقيق مرادودية مالية مقبولة.

¹ - B. Colasse, La rentabilité de l'entreprise, op.cit, p86.

² - S.GRIFFITH, Gestion financier, Edition, Chihab, Alger, 1996, p35.

³ - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص268.

⁴ - إسماعيل الياس، التسيير المالي، مكتبة النهضة الإسلامية، (مدينة النشر غير محددة)، 1999، ص283.

الفصل الثاني: مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمرادودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

2-2- المرادودية المالية بمصطلح الربح:

تعتبر هذه الطريقة الأكثر شيوعا في قياس المرادودية المالية، حيث تمثل عادة نتيجة السنة المالية ذلك الربح الصافي المحقق من قبل المؤسسة في نهاية السنة المالية وتكون على هذا الأساس نسبة المرادودية المالية* على النحو التالي¹:

$$\text{نسبة المرادودية المالية} = (\text{نتيجة السنة المالية} / \text{الأموال الخاصة}) \times 100X .$$

وتسمى كذلك بنسبة مرادودية الأموال الخاصة ويجب أن تبلغ دائما أعلى مستوى ممكن وأن تكون على الخصوص «أعلى من معدلات الفائدة المطبقة في الأسواق المالية»²، وذلك حتى تزداد حظوظ المؤسسة في جلب ادخار المساهمين إليها.

إن الطريقة الثانية لقياس المرادودية المالية (أي بمصطلح الربح) هي الطريقة الأكثر تداولاً بين أوساط المحللين الماليين، حيث يتم المقارنة أو المقاربة بين نتيجة السنة المالية من جهة والأموال الخاصة من جهة أخرى، ويتم الحصول على تلك النتيجة من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية المالية (في جانب الخصوم) وفقا للنظام المحاسبي المالي المعمول به في الجزائر، مع العلم أن النتيجة الصافية للسنة المالية تتكون على مراحل متتالية من نشاط المؤسسة و«تساوي الفارق بين مجموع المنتوجات (الإيرادات) ومجموع الأعباء (التكاليف) في تلك السنة، وتوافق الربح في حالة تحقيق فائض في المنتوجات على الأعباء او توافق الخسارة في الحالة المعاكسة»³.

وتحسب هذه النتيجة بالتسلسل على النحو التالي⁴:

أولاً:

إنتاج السنة المالية = رقم الأعمال (+ أو -) تغيرات المخزونات والمنتوجات المصنعة والمنتوجات قيد التصنيع + الإنتاج المثبت + إعانات الاستغلال.

¹-PIERRE- ANDRE DUFFIGOUR, Op. cit, p26.

²- RACHID KHLAIFI : l analyse du compte des résultats, les éditions d'organisation, paris, 1995, p119.

³- أحمد التيجاني بلعروسي، النظام المحاسبي المالي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 203.

⁴- أحمد التيجاني بلعروسي، مرجع سابق، ص 99.

الفصل الثاني: مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

ثانيا:

استهلاك السنة المالية = المشتريات المستهلكة + الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى.

ثالثا:

القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية

رابعا:

إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال - أعباء المستخدمين - الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.

خامسا:

النتيجة العملياتية = إجمالي فائض الاستغلال + المنتجات العملياتية الأخرى - الأعباء العملياتية الأخرى - المخصصات للاهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة + استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات.

سادسا:

النتيجة المالية = المنتجات المالية - الأعباء المالية.

سابعا:

النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية.

ثامنا:

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب - الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية (+ أو -) الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية.

الفصل الثاني: مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمرادودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

تاسعا:

النتيجة غير العادية = المنتوجات غير العادية (عناصر يجب تبيانها) + الأعباء غير العادية (عناصر يجب تبيانها).

عاشرا:

النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة غير العادية.

ومن جهتها تمثل الأموال الخاصة في نسبة المرادودية المالية، تلك الوسائل أو الموارد المالية المستعملة من قبل المؤسسة خلال سنة مالية معينة، للحصول على النتيجة الصافية لنفس السنة المالية ويمكن تعرفها عموما بأنها «وسائل التمويل المساهم بها أو المتروكة من طرف المالك أو المالكين تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة»¹، وهي من مصادر التمويل الخارجية، كما رأينا ذلك في المبحث الأول لهذا الفصل وتحسب الأموال الخاصة كما يلي²:

الأموال الخاصة = رأس المال الصادر (أو المشغل) + رأسمال غير مطلوب + العلاوات والاحتياطات (+ أو -) فارق إعادة التقييم (+ أو -) النتيجة الصافية + رؤوس أموال أخرى (ترحيل من جديد).

المطلب الثاني: تفكيك نسبة المرادودية المالية والكشف عن محدداتها

يتأثر مستوى المرادودية المالية للمؤسسة الاقتصادية تبعا بمحددات أساسية معينة، ويتطلب الأمر تفكيك نسبة المرادودية المالية من أجل الكشف عن تلك المحددات، حيث سنقوم في هذه الخطوة بهذا العمل على مرحلتين متتاليتين:

1- المرحلة الأولى من تفكيك نسبة المرادودية المالية

لقد رأينا سابقا أن المرادودية المالية تقاس في الغالب كالتالي:

المرادودية المالية = نتيجة السنة المالية / الأموال الخاصة.

¹ - سعدان شبايكي، تقنيات المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 102.

² - أحمد التيجاني بلعروسي، مرجع سابق، ص 102.

الفصل الثاني: مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمرادودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

ولما نقوم بإدخال مفهوم "مجموع الأصول الصافية"، تصبح لدينا¹:

$$\text{نتيجة السنة المالية/الأموال الخاصة} = \frac{\text{نتيجة السنة المالية}}{\text{مجموع الأصول الصافية}} \times \frac{\text{مجموع الأصول الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

حيث أن:

أولاً: نتيجة السنة المالية/مجموع الأصول الصافية تمثل علاقة محددة للمردودية الاقتصادية.

ثانياً: مجموع الأصول (الصافية)/الأموال الخاصة: تشير بشكل غير مباشر إلى درجة المديونية للمؤسسة، وتسمى كذلك "بمعامل المديونية الكلية".

بحيث إذا كان:

مجموع الأصول (الصافية) = مجموع الخصوم.

ومجموع الخصوم = الأموال الخاصة + الديون (الطويلة، المتوسطة وقصيرة الآجال).

يمكن كتابة ما يلي:

$$\text{مجموع الأصول (الصافية)/الأموال الخاصة} = \frac{\text{الأموال الخاصة+طويلة، متوسطة، وقصيرة الآجال}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

$$= 1 + \text{الديون (الطويلة، متوسطة وقصيرة الآجال) الأموال الخاصة}$$

ونلاحظ بالتالي ظهور إحدى نسب المديونية الكلية للمؤسسة (مجموع الديون/الأموال الخاصة) بحيث تعد من بين أهم النسب المعبرة عن الهيكل المالي للمؤسسة، وهي التوليفة بين المجموعتين الرئيسيتين لمصادر التمويل، والمتمثلتين في مجموع الديون (مصادر خارجية) والأموال الخاصة (مصادر داخلية ومصادر خارجية).

¹-B. Colasse, La rentabilité de l'entreprise, op.cit, p44.

الفصل الثاني: مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

2- المرحلة الثاني من تفكيك نسبة المردودية المالية:

يتم في هذه المرحلة تفكيك العلاقة السابقة المحددة للمردودية الاقتصادية وذلك بإدخال مفهوم "رقم الأعمال" كما يلي¹:

$$\text{نتيجة السنة المالية/مجموع الأصول الصافية} = \frac{\text{نتيجة السنة المالية}}{\text{رقم الأعمال}} \times \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول الصافية}}$$

حيث أن:

أولاً: نتيجة السنة المالية/ رقم الأعمال: تمثل هامش النتيجة أي معدل الهامش الصافي للاستغلال (أو الربحية التجارية).

ثانياً: رقم الأعمال/مجموع الأصول الصافية: تمثل حجم الأعمال أي سرعة دوران مجموع الأصول الصافية.

فمن خلال ما سبق يتضح أن المحددات الأساسية للمردودية المالية تتمثل في كل من المردودية الاقتصادية ودرجة المديونية، وبتعبير آخر فإن مستوى المردودية المالية يتحدد تبعاً لمستويات كل من معدل الهامش الصافي للاستغلال وسرعة دوران مجموع الأصول ودرجة مديونية المؤسسة أي أن²:

المردودية المالية = هامش النتيجة X حجم الأعمال X درجة المديونية (الكلية).

= المردودية الاقتصادية X درجة المديونية (الكلية).

المطلب الثالث: تحليل أثر الرفع المالي والكشف عن محددات المردودية المالية:

إن تحليل أثر الرفع يسمح لنا بتأكيد العلاقة بين المردودية المالية ومحدداتها الأساسية، وبالتالي الكشف مرة أخرى عن كيفية تأثير هذه المحددات (بما فيها المديونية) على المردودية المالية، وذلك كما هو موضح فيما يلي:

¹ - Pierre conso, op. cit, p253.

² -B. COLASSE, La rentabilité de l'entreprise, op. cit, p45.

الفصل الثاني: مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمرادودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

1- تحليل أثر الرفع المالي:

من خلال المثال التالي سنقوم بدراسة تحليلية للرفع المالي، لنقف من خلالها على كيفية تأثير كل من المرادودية الاقتصادية ودرجة المديونية على المرادودية المالية للمؤسسة الاقتصادية خلال فترة زمنية ما وغالبا ما تكون السنة المالية الواحدة.

مثال¹:

لتكن لدينا:

K: الموال الخاصة.

D: مجموع الديون (الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل) أي المديونية الكلية (وهي من مصادر التمويل الخارجي).

a: معدل الفائدة (أو المتوسط المرجح لتكلفة الديون "D").

$$I=FF/D$$

وFF: المصاريف (أو التكاليف) المالية.

ولتكن:

R: نتيجة السنة المالية (بعد اقتطاع الضريبة على الأرباح وقبل توزيع R).

AT : مجموع الأصول الصافية (وهي تساوي مجموع الخصوم، أي: $AT=K+D$).

E: المرادودية الاقتصادية (محسوبة بعد اقتطاع الضريبة على الأرباح ولكن قبل المصاريف المالية FF).

بحيث:

$$E=R+FF/AT$$

¹-G. DEPALLENS, op. cit, p p322-323.

الفصل الثاني: مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمرادودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

نلاحظ بالتالي أن المرادودية الاقتصادية (E) في هذا النموذج تقاس انطلاقاً من نتيجة السنة المالية (R)، ولكن بإضافة المصاريف المالية (FF) إلى هذه الأخيرة، باعتبار أن المرادودية الاقتصادية تقاس مبدئياً قبل تأثير المصاريف المالية (FF) وهذه الطريقة المبسطة تساعد في نهاية الأمر على توضيح مدى تأثير كل من المرادودية الاقتصادية (E) والمديونية الكلية في آن واحد وبمعزل عن تأثير العوامل الأخرى (مخصصات الاهتلاك، الضريبة على الأرباح...) على المرادودية المالية (F) للمؤسسة.

فإذا كانت:

$$F = R/K \text{ : المرادودية المالية: حيث:}$$

فإن هذه العلاقة يمكن أن تكتب على النحو التالي:

$$F = \frac{(R + FF) - ID}{K}$$

$$F = \frac{\left(\frac{R+FF}{AT} \times AT - ID\right)}{K}$$

E: المرادودية الاقتصادية تساوي حسب هذا النموذج ما يلي:

$$E = \frac{R+FF}{AT}$$

علماً أن: مجموع الأصول (الصافية)، تساوي: $AT = K + D$ فإن العلاقة الأخيرة المحدد لـ "F"

يمكن كتابتها على النحو التالي:

$$F = \frac{(E + AT) - ID}{K}$$

$$F = \frac{E \times (K + D) - ID}{K}$$

$$F = E + \frac{EXD}{K} - \frac{ID}{K}$$

$$F = E + (E - I) \times \frac{D}{K}$$

الفصل الثاني: مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمرادودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

2- نتائج تحليل أثر الرفع المالي:

من المثال المدروس سابقا يتضح لنا جليا أن للمردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية ارتباطا وثيقا بمرادويتها الاقتصادية وبمديونيتها الكلية، بحيث عند مستوى معين للأموال الخاصة نلاحظ أنه:

- إذا كانت نسبة المردودية الاقتصادية (E) موجبة، فإن نسبة المردودية المالية (F) تتحدد بالدرجة الأولى تبعا لإشارة المقدار: (E-I) وعندئذ:

حين يكون (E-I) موجبا، أي في حالة ما إذا كانت نسبة المردودية الاقتصادية (E) أكبر من معدل الفائدة المتوسط (I) فإن نسبة المردودية المالية (F) تزداد كلما زادت نسبة المديونية الكلية (D/K)، وبالتالي يكون أثر الرفع المالي إيجابيا، وبالتالي فإن كل زيادة في المديونية الكلية ستؤدي إلى رفع مستوى المردودية المالية، وحين يكون (E-I) سالبا، أي في حالة ما إذا كانت نسبة المردودية الاقتصادية (E) أصغر من معدل الفائدة المتوسط (I) فإن نسبة المردودية المالية (F) لا يمكن لها أن تكون إلا سالبة أيضا، وذلك بغض النظر عن مستوى المديونية الكلية).

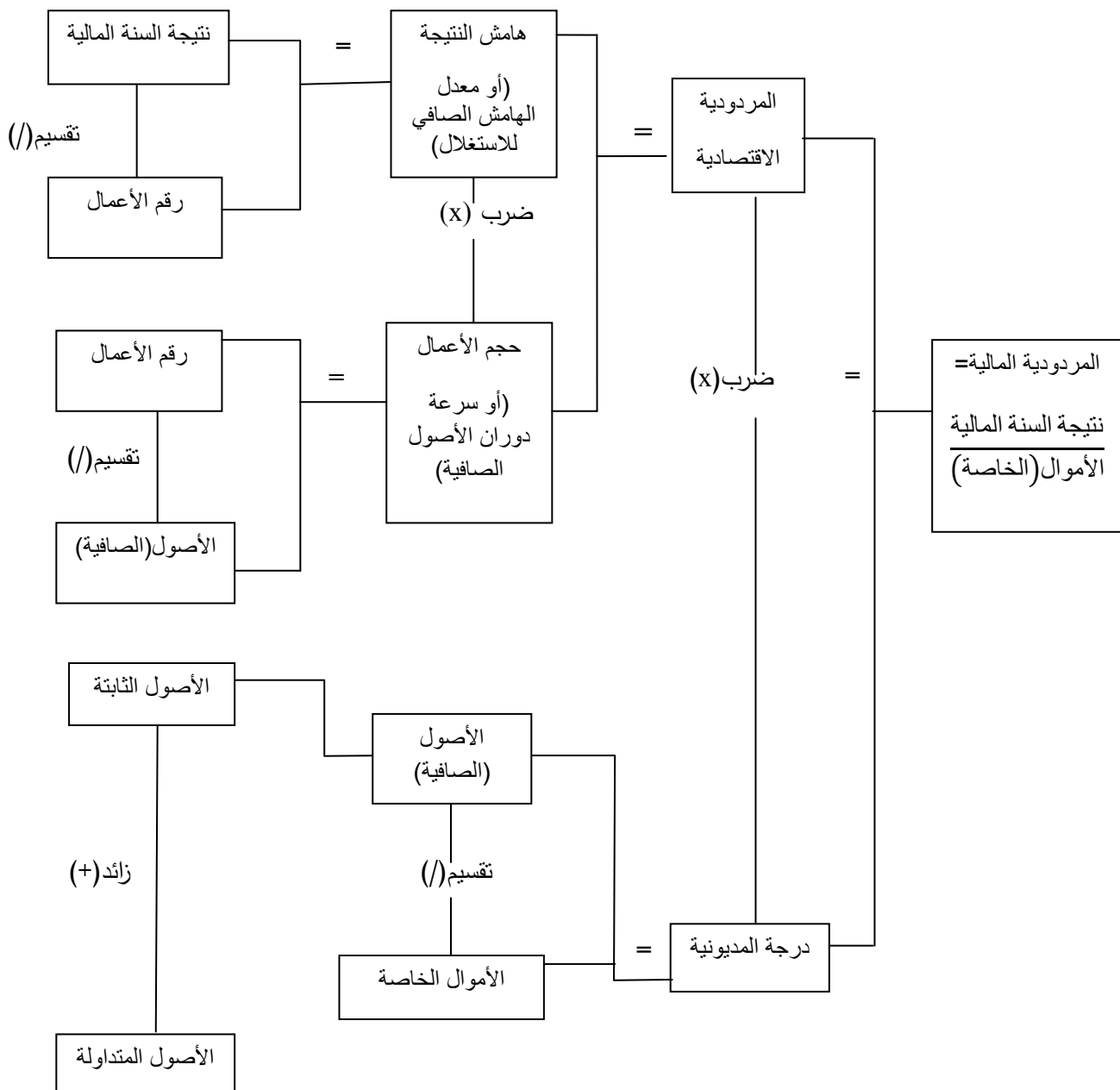
فعلى إثر هذه الدراسة التحليلية لأثر الرفع المالي، اتضح لنا مرة أخرى وبصورة جلية مدى التأثير (الإيجابي أو السلبي) الذي تمارسه المديونية الكلية (وهي من مصادر التمويل الخارجي) على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

المطلب الرابع: آليات التحكم في المردودية المالية

حتى تتمكن المؤسسة الاقتصادية من التحكم في مرادويتها المالية ومراقبة تطورها يجب عليها أن تعمل على التحكم في محدداتها الأساسية أي التحكم في المردودية الاقتصادية (هامش النتيجة وحجم الأعمال)، وكذا درجة المديونية وهذا ما يوضحه الشكل البياني (*) التالي:

الفصل الثاني: مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمرادودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

الشكل رقم (02): المحددات الأساسية للمردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية



المصدر: - J.PILVERDIER- Latreyte : finance d'entreprise, 2ème édition, economica, paris, 1994, p 112.

(*) استعمل هذا الرسم لأول مرة من قبل مؤسسة DUPONT DE NEMOURS وذلك كنموذج منهجي يمكن توظيفه في دراسات المردودية المالية، حيث أنه يسهل قياسها وتحليلها وكذلك مراقبة تطورها تبعاً لمحدداتها الرئيسية.

الفصل الثاني: مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمرادودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

استنادا إلى الرسم أعلاه نلاحظ ما يلي:

1- التحكم في المرادودية الاقتصادية

إن المراقبة المستمرة لتطور نسبة المرادودية الاقتصادية تسمح للمؤسسة بتحديد نقاط ضعف نشاطها العادي ومن ثم اتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة لتصحيح الأخطاء وتقويم النشاط.

وإن ما يمكن المؤسسة من التحكم بفعالية في مرادوديتها الاقتصادية وتوجيهها لبلوغ أمثل المستويات الممكنة هو تركيز اهتمامها ومجهوداتها على المحورين الأساسيين المتمثلين في هامش النتيجة من جهة وحجم الأعمال من جهة أخرى، كما موضح فيما يلي¹:

1-1- التحكم في هامش النتيجة:

يجب على المؤسسة أن تعمل على تحقيق أعلى مستوى ممكن لمعدل الهامش الصافي للاستغلال، وذلك يكون من خلال توسيع حجم النشاط مع تخفيض التكاليف قدر الإمكان، وهذا ما يجب القيام به من طرف المسيرين الاقتصاديين والتقنيين للمؤسسة على المدى القصير وكذلك المتوسط والطويل.

✓ على المدى القصير:

يجب على المؤسسة تركيز اهتماماتها على تطبيق السياسات الرامية إلى توسيع حجم الإنتاج والمبيعات على المدى القصير، ومثال ذلك استعمال القدرات الإنتاجية إلى أقصى حدودها الممكنة وتقادي المشاكل التقنية التي تتسبب في تعطيل تنفيذ برامج الإنتاج وخاصة منها انقطاع مخزونات المواد الأولية واللوازم الأخرى، والاختناقات بين مختلف مراحل العملية الإنتاجية، وإضافة إلى ذلك يجب السهر على احترام الجودة المطلوبة للمنتجات، استغلال الوسائل المتاحة للقيام بنشاط البيع بأقصى وأعقل استغلال ممكن، ترقية المبيعات والإشهار، رفع الأسعار إلى أقصى الحدود المعقولة والممكنة..الخ.

وإلى جانب العمل على توسيع حجم النشاط وإيراداته، يجب أن توجه المؤسسة جهودها نحو التحكم في تكاليف الإنتاج والمصاريف الأخرى، وتخفيضها إلى أدنى المستويات الممكنة من أجل ضمان أعلى حد ممكن من النتائج ومن أجل ذلك يتوجب عليها اتباع أفضل الطرق التي تتيح لها جمع توفير المعلومات الكافية والدقيقة

¹-B. COLASSE, *La rentabilité de l'entreprise*, op. cit, p45.

الفصل الثاني: مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمرادودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

عن تكاليفها مثل استعمال تقنيات المحاسبة التحليلية إلى جانب المحاسبة العامة، تحليل الفروقات بين التنبؤات والإنجازات... الخ.

✓ على المدى المتوسط والطويل:

يجب أن ينصب اهتمام المؤسسة على المدى المتوسطة والطويل خاصة على البحث عن تحقيق نمو متجانس لأنشطتها المبرمجة وذلك من خلال ما يلي:

إتباع سياسة تهدف إلى التطوير الداخلي والذي يقصد به تجديد وتطوير القدرات الإنتاجية والتسويقية، مع الحرص على توجيه الاستثمارات إلى الأنشطة الأكثر ربحية والتخلي تدريجيا عن الأنشطة الأخرى ذات المرادودية المنخفضة والمندھورة باستمرار مع الاهتمام كذلك بالبحث العلمي ودراسات الأسواق لتكييف المنتجات حسب متطلبات وأذواق المستهلكين... الخ.

إتباع سياسة ترمي إلى التوسع الخارجي بحيث يمكن للمؤسسة أن تبحث عن المساهمة في رأسمال الاجتماعي لمؤسسة أخرى أو أكثر، أو حتى شراء البعض منها إذا كانت الموارد المالية المتاحة لديها تسمح بذلك، وهذا العمل يندرج في إطار التكامل أو الإدماج الأفقي أي "التوسيع الجغرافي للأنشطة" أو كذلك في إطار التكامل أو الإدماج العمودي أي التوسع نحو الأنشطة الأمامية أو الخلفية للنشاط الرئيسي للمؤسسة علما أن تطلعات المؤسسة إلى التوسع الخارجي يجب أن تستجيب بالدرجة الأولى إلى البحث عن فرص إضافية لتحقيق أقصى ربح ممكن وليس من باب البحث عن الهيمنة والسلطة، لأن ضخامة حجم المؤسسة لا يعني بالضرورة تحقيق أقصى ربح ممكن من المرادودية بصورة مؤكدة سلفا.

1-2- التحكم في حجم الأعمال:

يسهر التسيير المالي في المؤسسة على تسريع حركة دوران عناصر الأصول، وذلك على المدى القصير وال المدى المتوسط أو الطويل ويمكن تلخيص الخطوط العريضة لهذا العمل فيما يلي:

الفصل الثاني: مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمرادودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

- على المدى القصير:

إن الأصول تمثل استثمارات متنوعة للأموال، كما يترتب عن كل استعمال غير نافع ولو كان لمدة قصيرة تكلفة تحملها المؤسسة، الشيء الذي يوجب على هذه الأخيرة اجتناب ظهور تلك العناصر من الأصول العاطلة وغير المستغلة.

فبالنسبة للمخزونات من الضروري أن تكون دائما مخفضة قدر الإمكان بحيث يجب الاحتفاظ بالمستويات التي تتطلبها أمور التسيير ودورة الاستغلال لا أكثر، كما يجب على مصلحة البيع أن تحدد لنفسها هدف الحصول على أعلى مستوى ممكن لرقم الأعمال بواسطة أدنى المستويات الممكنة للمخزونات.

وبالنسبة لحقوق المؤسسة على زبائنها يتطلب الأمر من إدارة البيع تفضيل وتشجيع التعامل مع الزبائن الذين يبدون استعدادا أكبر للتسديد الفوري أو في الآجال القريبة، وفيما يخص الأموال الجاهزة (في صندوق المؤسسة وحساباتها) من الأفضل أن لا تترك بدون أي استعمال مفيد وأن توجه في أقرب الآجال إلى كل الاستثمارات الممكنة والأكثر نفعاً.

- على مدى المتوسط والطويل:

ترتكز عملية تحويل الأصول الثابتة إلى سيولة، خاصة على تطبيق الاهتلاكات تبعا للطرق التي يسمح بها التشريع الضريبي، وهذه العملية التي تهدف إلى إعادة تكوين الأموال المستثمرة تمتد على عدة سنوات مالية، فتسمح بتعزيز طاقة التمويل الذاتي للمؤسسة كما تعمل على تقليص وعاء الأرباح الخاضعة للضريبة.

في إطار الإسراع بعملية تحويل الأصول الثابتة إلى سيولة يجب أن تعمل المؤسسة على التخلص في أقرب الآجال من تلك الأصول التي لم تعد قادرة على أداء أدوارها والتي لا يمكنها أن تكون مريحة، وخاصة منها التجهيزات الإنتاجية العاطلة عن العمل باستمرار والمهتلكة كلياً كذلك إذ يمكن أن تكون عملية تصفيتها مريحة ومصدراً هاماً لفوائض قيم معتبرة.

-2 التحكم في درجة المديونية:

من ناحية المديونية «يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى الاستدانة بالشكل الذي يحافظ على توازن هيكلها المالي ويجعل أثر الرفع المالي إيجابياً على مردوديتها المالية وهذا الأمر يتطلب بطبيعة الحال أن تكون

الفصل الثاني: مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمرادودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

مرادويتها الاقتصادية قادرة على تغطية المصاريف المالية (وخاصة منها فوائد القروض) ويعني في نفس الوقت أنه على المؤسسة أن تكون في موقع قوة (صحة مالية جيدة) عندما تشرع في التفاوض مع مقرضها بشأن القروض التي تطلب الحصول عليها وأن تتحصل عليها بشروط معقولة (آجال تسديد ومعدلات فائدة مقبولة) وبالأحجام اللازمة التي لا تفقدها على الخصوص توازنها المالي واستقلاليتها المالية»¹.

وللعلم فإن مصطلح المديونية ينصرف إلى «كل الالتزامات المالية التي تقع على المدين (المؤسسة الاقتصادية) ومعظم المؤسسات تلجأ إلى الاقتراض متى عجزت مواردها الذاتية من أسهم وأرباح محتجزة وغيرها عن تغطية استثماراتها الجديدة أو متى توافرت الموارد الذاتية ولكن كان الاقتراض أقل تكلفة منها»².

¹-G.depallens , op. cit, p203.

²- Ibid, p203.

الفصل الثاني: مفهوم مصادر التمويل وعلاقتها بالمرادودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

الخلاصة

تعتبر المرادودية المالية عن مدى كفاءة نشاط المؤسسة الاقتصادية ومدى قدرتها على خلق نتيجة ايجابية (نتيجة السنة المالية) تكون على قدر أهمية الموارد المالية (الأموال الخاصة) التي استعملت بغرض الحصول عليها خلال فترة معينة، أما المحددات الأساسية لها فهي المرادودية الاقتصادية ودرجة المديونية في أن واحد وتتطلب عملية مراقبة تطورها وتوجيهها نحو بلوغ أمثل المستويات أن يتم التحكم جيدا في تطور هذه المحددات على المدى القصير وال المدى المتوسط والطويل، أما المحددات الأساسية للمرادودية الاقتصادية فيمكن حصرها في هامش النتيجة وسرعة دوران الأصول (حجم الأعمال)، وهذه العلاقة القوية بين المرادودية المالية ومحدداتها الأساسية (المرادودية الاقتصادية والمديونية) أكدها لنا تفكيك نسبة المرادودية المالية (وفقا للنموذج المستعمل من قبل مؤسسة Dupont de Nemours) وأكدها لنا مرة أخرى تحليل أثر الرفع المالي، بحيث توصلنا إلى ما يلي:

أولاً: إذا كانت نسبة المرادودية المالية الاقتصادية (E) أكبر موجبة، فإن نسبة المرادودية المالية (F) تتحدد بالدرجة الأولى تبعا للإشارة المقدار: (E-I) بحيث توصلنا إلى مايلي:

➤ حين يكون (E-I) موجبا، أي في حالة ما إذا كانت المرادودية الاقتصادية (E) أكبر من معدل الفائدة (I) فإن نسبة المرادودية المالية (F) تزداد كلما تزداد نسبة المديونية الكلية (D/k) وبالتالي يكون أثر الرفع المالي إيجابيا وذلك يعني أنه يمكن للمؤسسة أن تستدين (تقترض) أكثر لكي ترتفع مستوى المرادودية المالية.

➤ وحيث يكون (E-I) سالبا، أي في حالة ما إذا كانت المرادودية الاقتصادية (E) أصغر من معدل الفائدة (I) فإن نسبة المرادودية المالية (F) تنخفض كلما زادت نسبة المديونية الكلية (D/K) ويكون بالتالي أثر الرفع المالي سالبا وذلك يعني أنه لا يمكن للمؤسسة أن تستدين (تقترض) أكثر لكي لا يتراجع مستوى المرادودية المالية.

ثانياً: أما في حالة ما إذا كانت نسبة المرادودية الاقتصادية (E) سالبة فإن نسبة المرادودية المالية (F) لا يمكن لها أن تكون إلا سالبة أيضا، وذلك بغض النظر عن مستوى المديونية الكلية، بحيث لا يمكن أبدا في هذه الحالة للمؤسسة أن تستمر في الاستدانة (الاقتراض) أكثر، لأن أثرها سيعمق أكثر فأكثر سلبية المرادودية المالية.

وفي ذلك تأكيد على العلاقة القوية التي تربط مصادر التمويل ممثلة في المديونية الكلية والمرادودية المالية

للمؤسسة الاقتصادية.

الفصل الثالث

دراسة حالة "مؤسسة عياشي سعيد للبلاط"

المبحث الأول: تقديم مؤسسة "عياشي سعيد للبلاط"

المبحث الثاني: علاقة مصادر التمويل بالمرادودية المالية لمؤسسة "عياشي سعيد

للبلاط"

تمهيد

بعد أن قمنا في الفصل السابق بالكشف عن طبيعة العلاقة التي تربط نظريا مصادر التمويل بالمردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية، سنحاول فيما يلي دراسة حالة مؤسسة عياشي سعيد للبلات وتحديد ما إذا كان أثر المديونية الكلية (وهي من مصادر التمويل الخارجية) إيجابيا أم سلبيا على المردودية المالية لهذه المؤسسة، خلال السنتين الماليتين 2017 و2018، وسنقوم على إثر ذلك بتفسير أسباب هذا التأثير ثم سنبادر بتقديم الاقتراحات التي نرى أنها ستفيد المؤسسة وستسمح لها بتحسين أثر المديونية الكلية على مردوديتها المالية وجعله إيجابيا باستمرار في المستقبل.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة "عياشي سعيد للبلاط"

يجدر بنا من الناحية الموضوعية أن نستهل هذا الفصل بتقديم المؤسسة موضوع الدراسة، وذلك من خلال التطرق إلى نشأتها ومراحل تطورها ثم موقعها الجغرافي، بالإضافة إلى التعريف بمجال نشاطها ثم شرح هيكلها التنظيمي وأهدافها.

المطلب الأول: نشأة المؤسسة وموقعها

عرفت مؤسسة "عياشي سعيد للبلاط" عدة تطورات منذ نشأتها وهي تحتل موقعا جغرافيا مميزا كما هو موضح فيما يلي:

1- نشأة المؤسسة:

شرع في إنجاز المؤسسة خلال سنة 1996، وكانت بداية نشاطها (سنة 1997) تعتمد على استعمال آلة صغيرة (طاقتها الإنتاجية تقدر بـ 300 متر مربع يوميا) ثم تم استبدال هذه الآلة بأخرى جديدة في سنة 2000 (وهي ذات طاقة إنتاجية أكبر بقدر 800 متر مربع يوميا)، وفي سنة 2011 تم تنويع النشاط عن طريق اقتناء آلة أخرى مختصة في إنتاج نوع جديد¹، من البلاط وفي جانفي من سنة 2013 تم استبدال كلا الآلتين بأخيرتين أكثر تطورا لإنتاج النوع الأول والثاني من البلاط وتعتبر المؤسسة من شركات الأشخاص التابعة للقطاع الخاص، حيث أن صيغتها القانونية هي تحديدا: شركة التضامن (SNC)، يملك الجزء الأكبر² من رأسمالها الاجتماعي السيد عياشي السعيد وبذلك فإنه يعد المساهم ذو الأغلبية في هذه المؤسسة التي تحمل اسمه في عنوانها الرسمي (مؤسسة عياشي سعيد لإنتاج البلاط - SNC-).

2- موقع المؤسسة:

يتواجد الموقع الاجتماعي للمؤسسة موضوع الدراسة (وكذا وحدتها الإنتاجية) بالمنطقة الصناعية " أولاد صالح"، التابعة إقليميا لبلدية الأمير عبد القادر، وهي يقع جنوب شرق مدينة جيجل التي تبعد عنها بحوالي 15 كلم، وشمال غرب مدينة الطاهير التي لا تفصلها عنها سوى مسافة 2.5 كلم كما أنها لا تبعد عن مطار فرحات عباس إلا بـ 02 كلم، وعن الطريق الوطني (رقم 27) (الرابط بين ولايتي جيجل وقسنطينة، مرورا بولاية ميلة)

¹ - هو النوع الثاني من البلاط: Le monocouche، الذي أصبح ينتج إلى جانب النوع الأول: Le bicouche.

² - يملك هذا المستثمر أكثر من 50% من رأس المال الاجتماعي للمؤسسة الذي يقدر حاليا بـ: 15000000 دج.

وكذا عن ميناء جن جن، تفصلها مسافة 03 كلم فقط، أما محطة السكة الحديدية بيازول، فإنها لا تبعد عنها إلا بحوالي 05 كلم.

إن هذا الموقع الجغرافي المميز بالقرب من التجمعات السكانية (المدن) الهامة بولاية جيجل، وبالقرب كذلك من طرق المواصلات الرئيسية (البرية، السكة الحديدية، الجوية والبحرية) يسهل كثيرا اتصال المؤسسة بمختلف أسواقها (أسواق عوامل الإنتاج، من رأسمال وأيدي عاملة، وتجهيزات إنتاجية، ومواد أولية، وكذلك أسواق تصريف المنتجات)، مما يعتبر عاملا مشجعا على تحقيق النتائج الإنتاجية.

وللعلم فإن المؤسسة تتربع على مساحة إجمالية تقدر ب 05 هكتارات موزعة على النحو التالي:

- 3200 م² مغطاة، وهي تتكون من مباني صناعية، تجارية، إدارية واجتماعية.
- والباقي: هي مساحة غير مغطاة وتضم طرقات وممرات معبدة، وكذلك حظائر لتوقف المركبات بمختلف أنواعها وقطع أرضية تستعمل كمخازن للمواد الأولية وكذا المنتجات (في الهواء الطلق).

المطلب الثاني: مجال نشاط المؤسسة

تتنتمي المؤسسة موضوع الدراسة إلى القطاع الثاني (صناعة)، تحديدا إلى فرع إنتاج وتسويق مواد البناء، حيث تتمثل أهم مدخلاتها في عملية الإنتاج من مواد أولية وأهم منتجاتها فيما يلي:

1- أهم المواد الأولية للمؤسسة:

وتشمل المواد الرئيسية التالية:

- الحصى العادي، بمختلف أنواعه:

* النوع 15/25

* النوع 8/15

* النوع 3/8

* النوع 2/5

* النوع 1/5

وهذه الأنواع يتم التموين بها محليا (من ولاية جيجل)

- الحصى الرخامي وبعض المواد الكيميائية: تستورد من اليونان.

- الاسمنت الأبيض (والبعض الآخر من المواد الكيميائية): يتم التموين بها من مؤسسة Lafrage (بالجزائر العاصمة).

2- أهم منتجات المؤسسة:

تتمثل المنتجات الرئيسية في الصنفين التاليين من البلاط:

- الصنف الأول: le bicouche

وهو قياس 33,33 سم²، موجه إلى الزبائن لتبليط كل أصناف البناء والأرصفة وغيرها ، وهو يشمل النماذج التالية:

G₃₄ ; G₂₃;G₂₇;G₂₅;G₂₂;G₁₂;G₈;G₇;G₆;G₅; G₄; G₃;G₂.

-الصنف الثاني: le monocouche

وهو كذلك قياس 33,33 سم²، إلا أنه لا يتكون إلا من طبقة واحدة (خلافا للصنف الأول الذي يتكون من طبقتين)، واستعمالاته متعددة مثل الصنف الأول إلا أنه يعتبر أكثر جودة وأكثر تطورا منه، ويتم تصريف منتجات المؤسسة على مستوى الأسواق المحلية (ولاية جيجل) وكذلك الأسواق الجهوية (مثل ولايات ميلة، سكيكدة وبجاية).

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة وأهدافها

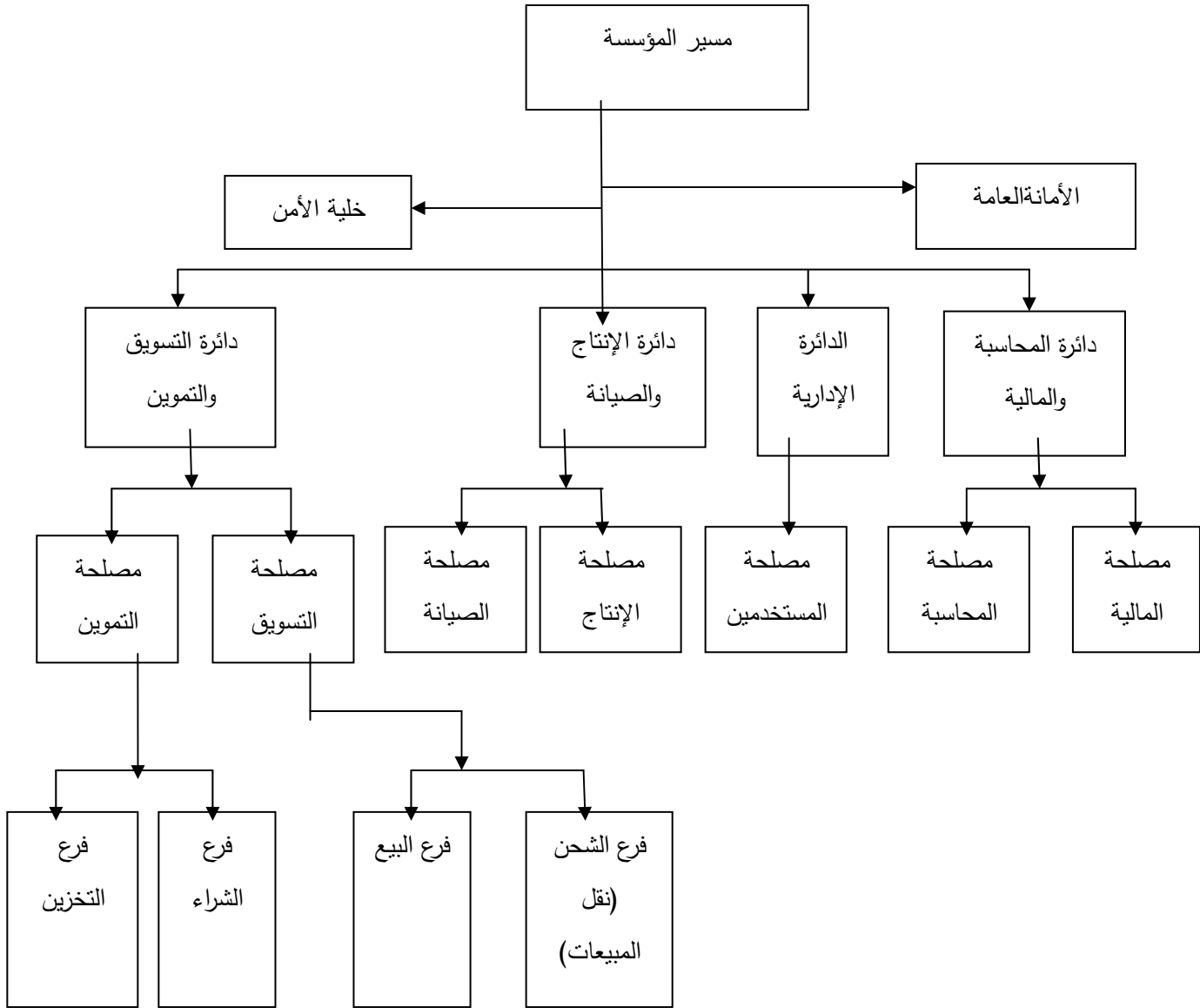
تعتمد المؤسسة موضوع الدراسة، حاليا، هيكلًا تنظيميًا يتماشى مع حجمها، وهي تهدف تحقيق، عدة أهداف كما هو موضح فيما يلي:

1- **الهيكل التنظيمي للمؤسسة:**تستخدم المؤسسة 79 أجيالا، وهي بذلك تعتبر صغيرة الحجم، ويأخذ هيكلها

التنظيمي (الوظيفي³)، الشكل التالي:

³- مقسم على أساس الوظائف في هذه المؤسسة.

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لمؤسسة "عياشي سعيد للبلاط"



المصدر: الدائرة الإدارية للمؤسسة

حيث أن:

أ- مسير المؤسسة: يعتبر المسؤول الأول عن إدارة وتسيير المؤسسة بكافة أقسامها وتساوده في بعض مهامه الأمانة العامة.

• الأمانة العامة: تنحصر مهامها الرئيسية فيما يلي:

- تسجيل المراسلات الصادرة والواردة؛
- استقبال المكالمات الهاتفية وتحويلها إلى المصالح المعنية؛
- تبليغ الأوامر الصادرة عن المسير لمراكز المسؤولية المعنية...الخ.

ب- خلية الأمن: يتمثل دورها في السهر على أمن الأفراد والممتلكات بالمؤسسة، وهي تابعة مباشرة لسلطة المسير.

ج- دائرة المحاسبة والمالية: وتضم ما يلي:

• مصلحة المحاسبة: ولها مهام تتمثل في:

- مسك السجلات المحاسبية (اليومية، دفتر الأستاذ...الخ)؛
- إعداد الميزانية المحاسبية - المالية وجدول حسابات النتائج والوثائق الملحقة الأخرى؛
- القيام بعمليات الجرد الدائم للمخزونات (والموجودات الأخرى)...الخ.

• مصلحة المالية: وتقوم ب:

- اعداد فواتير البيع وتحصيلها من الزبائن؛
- دفع فواتير الشراء للمردين؛
- إعداد الميزانية اليومية الخاصة بالمدخلات والمخرجات؛
- متابعة ديون الزبائن قصد تحصيلها في أسرع الأوقات...الخ.

د- دائرة التسويق والتمويل: تشرف على كافة عمليات البيع والشراء وتتكون من:

• مصلحة التسويق: وتتولى خصوصا ما يلي:

- استقبال الطلبات من الزبائن؛
- إعلام الزبائن؛

– القيام بعمليات البيع والشحن (نقل المبيعات إلى الزبائن)؛

– تسيير مخزون المؤسسة من المنتجات...الخ.

• **مصلحة التموين:** وتقوم أساسا بما يلي:

– شراء المواد الأولية وقطع الغيار؛

– مراقبة جودة المواد الأولية...الخ.

هـ- دائرة الانتاج والصيانة: وتشمل على:

• **مصلحة الإنتاج:**

وتتولى الإشراف على كل عمليات الإنتاج وتسهر على تطوير أساليب الإنتاج والتكنولوجيا المستعملة

• **مصلحة الصيانة:**

وتهتم بإجراء الفحوصات الدورية للتجهيزات الإنتاجية بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى التدخل عند وقوع

أعطاب بها قصد إصلاحها وضمان السير العادي لعمليات الإنتاج والنشاط عامة في المؤسسة.

و- **الدائرة الإدارية:**

وتضم مصلحة واحدة هي مصلحة المستخدمين، التي تشرف على تسيير شؤون كل الأجراء العاملين

بالمؤسسة، وتسهر تكوينهم وتحفيزهم (بواسطة المكافآت المادية والمعنوية) وكذا ترفيتهم وتوظيف الأعداد الكافية منهم وغير ذلك.

2- **أهداف المؤسسة:**

يمكن حصر الأهداف الرئيسية للمؤسسة فيما يلي:

– تغطية السوق المحلية والجهوية : تغطي المؤسسة حصة سوقية كبيرة في السوق المحلية وكذا الجهوية، إذ

اكتسحت منتجاتها العديد من الولايات في الجهة الشرقية كقسنطينة، ميلة، سكيكدة، عنابة، الطارف وباتنة، إلى

جانب السوق الرئيسي المتمثل في ولاية جيجل، كما صنعت منتجاتها مكانة لها في بعض ولايات الوسط

كالجزائر العاصمة، تيزي وزو، مستغانم، عين الدفلة والشلف.

- تلبية حاجيات الزبائن: وذلك من خلال تقديم المنتجات ذات مستوى عالي من الجودة، كما تعمل على إشباع رغباتهم انطلاقاً من قاعدة أن الزبون لا يشتري السلعة فقط بقدر ما يبحث عن الرضا والإشباع والثقة في المؤسسة.
- التكيف مع التحولات التي يعرفها المحيط: ويكون ذلك عن طريق عملها على تطوير منتجاتها وخلق منتجات جديدة انطلاقاً من رغبات الزبائن وحاجياتهم.
- المساهمة في التنمية المحلية: وذلك من خلال اليد العاملة المشغلة وعوامل الإنتاج المستغلة وإبراز صورة جيدة عن الاقتصاد المحلي (لولاية جيجل).
- تحقيق الربح وتعظيمه: وذلك لضمان الاستمرار في الوجود والنمو والتوسع أكثر، ومن وراء ذلك تأدية كافة الأدوار الاقتصادية الأخرى وكذا الاجتماعية والثقافية المنوطة بالمؤسسة.

المبحث الثاني: علاقة مصادر التمويل بالمردودية المالية لمؤسسة "عياشي سعيد للبلاط"

بعد أن قمنا في المبحث السابق بتقديم المؤسسة موضوع الدراسة، سنشرع في هذا المبحث في الكشف عن كيفية تأثير مصادر تمويل هذه المؤسسة، وخاصة منها مديونيتها الكلية، على مردوديتها المالية، وذلك خلال السنتين^{4*} الماليتين المنتهيتين 2017 و2018، بحيث سنبدأ في مرحلة أولى بقياس المستويات المحققة من المردودية المالية، ثم سننتقل في مرحلة ثانية إلى تفكيك نسبة المردودية المالية المحققة حسب محدداتها (ومن ضمنها المديونية الكلية التي تعتبر من مصادر التمويل الخارجية) لمعرفة مدى تأثير هذه المحددات على المردودية المالية، وفي المرحلة الأخيرة من هذا المبحث سنؤكد النتائج المتوصل إليها بإجراء قياس وتحليل لأثر الرفع المالي.

* لقد حاولنا إدراج السنة المالية المنتهية 2019، لكن المعلومات المحاسبية- المالية، المتعلقة بهذه السنة لم تكن متوفرة بعد، على مستوى المؤسسة موضوع الدراسة.

المطلب الأول: نسبة المردودية المالية المحققة من قبل المؤسسة

إن قياس وتحليل المردودية المالية يقوم على أساس استعمال معلومات مستمدة من الميزانية المالية ومصادر أخرى (مثل جدول حسابات النتائج)، ولذلك ارتأينا نبدأ بعرض الميزانية المالية المختصرة لكل سنة مالية مدروسة.

1- عرض الميزانية المالية:

تعتبر الميزانية المالية عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة في تاريخ معين (نهاية السنة المالية عادة)، وحسب النظام المحاسبي المالي فقد أصبحت الميزانية المالية هي نفسها الميزانية المحاسبية، بحيث اعتمد في ترتيب عناصرها على مبدئين أساسيين هما:

* درجة سيولة الأصول؛

* درجة استحقاقية الخصوم.

وعلى هذا الأساس فإن الميزانية المالية تتشكل من:

أ- بالنسبة للأصول (الاستخدام):

ترتب بقيمها الصافية حسب مبدأ درجة السيولة المتزايدة في كتلتين رئيسيتين كالآتي:

أ-1- الأصول الثابتة (الأصول غير الجارية):

تفوق مدتها السنة الواحدة وتشمل الاستثمارات المادية والمعنوية، بالإضافة إلى الحقوق الطويلة ومتوسطة الأجل.

أ-2- الأصول المتداولة (الأصول الجارية):

مدتها لا تتعدى السنة الواحدة وتشمل:

- قيم الاستغلال (المخزونات)؛

- القيم القابلة للتحقيق على المدى القصير (الحقوق قصيرة الأجل)؛

- والقيم الجاهزة (السيولة).

ب- بالنسبة للخصوم (الموارد):

ترتب عناصرها حسب درجة الاستحقاق المتزايدة، أي من أبطئ أطول فترة استحقاق إلى أسرعها (أقصرها) وتتشكل من:

ب-1- رؤوس الأموال الدائمة:

مدة استحقاقها تفوق مبدئياً السنة الواحدة، وتضم:

الأموال الخاصة بالإضافة إلى الديون الطويلة ومتوسطة الأجل (الخصوم غير الجارية).

ب-2- الديون قصيرة الأجل (الخصوم الجارية):

ومدتها لا تتعدى السنة الواحدة.

أما بالنسبة للمؤسسة موضوع الدراسة فإن الميزانية المالية (المختصرة) لكل سنة من السنتين الماليتين المدروستين (2017 و 2018) فهي على النحو التالي:

الجدول رقم (01): جانب الأصول الصافية من الميزانية المالية المختصرة خلال السنتين الماليتين 2017 و 2018

المبالغ		المبالغ (الاستخدامات) الصافية
سنة 2018	سنة 2017	
479990192	540863934	1-الأصول الثابتة (أصول غير جارية): أ- الاستثمارات ب- الحقوق طويلة الأجل ج- الحقوق متوسطة الأجل
479990192	540863934	المجموع 1: أ+ب+ج
89913657 2000867 47404751	66405298 1295100 24351300	2-الأصول المتداولة (أصول جارية) د- قيم الاستغلال هـ- الحقوق قصيرة الأجل و- القيم الجاهزة
139319275	92051698	المجموع 2: د+ه+و
619309468	632915633	المجموع العام = المجموع 1 + المجموع 2

المصدر: من إعداد الطالبتين (استناداً إلى المعلومات المقدمة من قبل دائرة المحاسبة والمالية).

الجدول رقم (02): جانب الخصوم من الميزانية المالية المختصرة خلال السنتين الماليتين 2017 و2018

المبالغ		الخصوم (الموارد)
سنة 2018	سنة 2017	
171274633 26321924	134970408 46865328	3- رؤوس الأموال الدائمة: ز- الأموال الخاصة ح- الديون طويلة الأجل ط- الديون متوسطة الأجل
197596557	181835736	المجموع 3: ز+ح+ ط
421712910	451079896	4- الديون قصيرة الأجل (الخصوم الجارية)
421712910	45107996	المجموع 4
619309468	632915633	المجموع العام = المجموع 1 + المجموع 2

المصدر: من إعداد الطالبتين (استنادا إلى المعلومات المقدمة من قبل دائرة المحاسبة والمالية).

مع العلم أن مؤسسته "عياشي سعيد للبلاط"، حققت خلال نفس الفترة المدروسة:

* خلال السنة المالية 2017:

- نتيجة السنة المالية = 10430515 دج (وهي أرباح صافية).

- رقم الأعمال (خارج TVA) = 167252138 دج.

- المصاريف (التكاليف) المالية = 2934413 دج.

الجدول رقم (03): نسبة المردودية المالية المحققة خلال السنتين الماليتين 2017 و2018

سنة 2018	سنة 2017	النسبة المالية
$100X \frac{8780737}{171274633}$ %5,127=	$100X \frac{10430515}{134970408}$ %7,727=	نسبة المردودية المالية = نتيجة السنة المالية $100X \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأموال الخاصة}}$

المصدر: من إعداد الطالبتين (استنادا إلى المعلومات المقدمة من قبل دائرة المحاسبة والمالية).

نلاحظ أن:

- المؤسسة تمكنت من تحقيق مردودية مالية موجبة خلال كل سنة مالية.

- لكن نسبة المردودية المالية تراجعت قليلا خلال السنة الأخيرة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك نظرا لتراجع الأرباح الصافية مع ارتفاع الأموال الخاصة، حيث كان في سنة 2017 كل دينار من الأموال الخاصة يحقق 0,77 دج كأرباح صافية، وفي سنة 2018 أصبح كل دينار من الأموال الخاصة لا يحقق سوى 0,51 دج كأرباح صافية.

المطلب الثاني: تفكيك نسبة المردودية المالية المحققة

لقد سبق وان رأينا أن تفكيك نسبة المردودية يسمح بالكشف عن محدداتها، وذلك كما هو موضح فيما يلي:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{نتيجة السنة المالية}}{\text{رقم الأعمال}} \times \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول (الصافية)}} \times \frac{\text{مجموع الأصول (الصافية)}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

هامش النتيجة X درجة

المديونية الكلية = المردودية الاقتصادية X درجة المديونية الكلية أي أن مستوى المردودية المالية يتحدد تبعا للتأثير المشترك لمستوى المردودية الاقتصادية ودرجة المديونية الكلية في أن واحد.

1- القياس: إن الجدول التالي يلخص لنا ذلك:

الجدول رقم (04): أثر المردودية الاقتصادية والمديونية الكلية على المردودية المالية خلال السنتين الماليتين

2018 و 2017

سنة 2018	سنة 2017	المردودية / السنة المالية
$100X \frac{8780737}{167252138}$	$100X \frac{10430515}{189645721}$	1- هامش النتيجة = نتيجة السنة المالية $100X \frac{\text{نتيجة السنة المالية}}{\text{رقم الأعمال}}$
=5,25%	=5,50%	
$\frac{167252138}{619309468}$	$\frac{189645721}{632915633}$	2- حجم الأعمال (أو سرعة دوران الأصول) = رقم الأعمال $\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول الصافية}}$
=0,270%	=0,2996%	
1,418%	1,65%	المردودية الاقتصادية = 2X1
3,616 مرة	4,689 مرة	3- درجة المديونية الكلية =
5,127%	7,727%	المردودية المالية = 3X[2 X 1]

المصدر: من إعداد الطالبتين (استنادا إلى المعلومات المقدمة من قبل دائرة المحاسبة والمالية).

2- التحليل نتائج القياس: نلاحظ أن المؤسسة تمت من تحقيق مردودية مالية موجبة لأنها تمكنت أولاً من تحقيق مردودية اقتصادية موجبة (على إثر تحقيق هامش للنتيجة موجبا)، حيث بلغت نسبتها 1,65% خلال سنة 2017 ثم انخفضت قليلا إلى 1,4% خلال سنة 2018 على إثر انخفاض سرعة دوران مجموع الأصول خلال هذه السنة الأخيرة.

كما نلاحظ ان درجة المديونية الكلية أثرت بشكل إيجابي على مستوى المردودية المالية، حيث أدت إلى مضاعفة الأثر الإيجابي للمردودية الاقتصادية بحوالي 4,689 مرة خلال سنة 2017، ثم بحوالي 3,616 مرة خلال سنة 2018، مما أدى إلى تحقيق مردودية مالية بنسبة 7,73% خلال سنة 2017، ثم بنسبة 5,13% خلال سنة 2018 وذلك يؤكد الدور الإيجابي للمديونية الكلية في تحقيق مستوى إيجابي للمردودية المالية، وتحسينه أكثر كلما لجأت المؤسسة إلى الاستدانة أكثر.

المطلب الثالث: أثر الرفع المالي

إن التحليل الموالي لأثر الرفع المالي سيسمح لنا بالكشف مرة أخرى عن كيفية تأثير المديونية الكلية للمؤسسة على مردوديتها المالية.

1- القياس:

لقد رأينا أن:

$$F = E + (E - I) \frac{D}{K}$$

حيث:

$$F : \text{المردودية المالية تساوي: } F = \frac{R}{K}$$

R: نتيجة السنة المالية

K: الأموال الخاصة

$$E : \text{المردودية الاقتصادية، وتساوي في هذه الحالة: } E = \frac{(R+FF)}{AT}$$

FF: المصاريف (التكاليف) المالية.

AT: مجموع الأموال (الصافية).

ا: معدل الفائدة المتوسط، (أو المعدل المتوسط، المرجع لتكلفة الديون (D)).

$$D: \text{مجموع الديون، بحيث: } I = \frac{FF}{D}$$

وعلى هذا الأساس، إذ كانت المردودية الاقتصادية (E) المحققة من قبل المؤسسة موضوع الدراسة قد بلغت خلال كل سنة ما يلي:

الجدول رقم (05): نسبة المردودية الاقتصادية المحققة خلال السنتين الماليتين 2017 و2018 (حسب أثر الرفع المالي)

العناصر	المالية السنة المالية	سنة 2017	سنة 2018
1- نتيجة السنة المالية (R)		10430515	8780737
2- المصارف المالية (FF)		3563247	2934413
المجموع (1)+(2)		13993762	11715156
3- مجموع الأموال الصافية (A T)		632915633	619309468
المردودية الاقتصادية = $\frac{2+1}{3}$		0,0221 مرة	0,019 مرة

المصدر: من إعداد الطالبتين (استنادا إلى المعلومات المقدمة من قبل دائرة المحاسبة والمالية).

وإذا كان معدل الفائدة: (I) قد بلغ ما يلي خلال الفترة المدروسة:

الجدول رقم (06): معدل الفائدة (المتوسط) خلال السنتين الماليتين 2017 و2018

العناصر	المالية السنوات	سنة 2017	سنة 2018
1- التكاليف المالية (FF)		3563247	2934413
2- مجموع الديون (D)		497945224	448034834
معدل الفائدة (I) = $\frac{1}{2}$		0,0072 مرة	0,007 مرة

المصدر: من إعداد الطالبتين (استنادا إلى المعلومات المقدمة من قبل دائرة المحاسبة والمالية).

وإذا كانت نسبة المديونية الكلية $\frac{D}{K}$ ، قد بلغت من جهتها على التوالي:

وفي سنة 2018:	في سنة 2017:
497945224	48034834
134970403	171274633
= 2,62 مرة	= 3,69 مرة

فإن المردودية المالية (F) التي حققتها المؤسسة بلغت ما يلي:

في سنة 2017:

$$F = 0.077 = 7.7\%$$

$$F = 0.0221 + (0.0221 - 0.0072)X \frac{497945224}{134970408}$$

$$F = 0.0221 + (0.0149)X3.69$$

$$F = E + (E - I)X \frac{D}{K}$$

في سنة 2018:

$$F = e + (e - i)X \frac{D}{K}$$

$$F = 0.019 + (0.019 - 0.007)X \frac{48034834}{171274633}$$

$$F = 0.019 + (0.0125)X2.62$$

$$F = 0.516 = 5.1\%$$

وهي نفس النتائج التي تحصلنا عليها سابقا (في المطلب الثاني السابق).

2- تحليل نتائج القياس: من خلال القياسات ونتائجها المعروضة سابقا، نلاحظ ما يلي:

نسبة المردودية المالية كانت موجبة لأن المؤسسة تمكنت أصلا من تحقيق مردودية اقتصادية موجبة خلال كل سنة مالية:

- ثم إن نسبة المديونية الكلية لعبت دورا إيجابيا وأدت إلى مضاعفة نسبة المردودية المالية لأن نسبة المردودية الاقتصادية كانت أكبر من معدل الفائدة المتوسط، خلال كل سنة مالية مدروسة.

- إن الأثر الإيجابي للمديونية الكلية (إلى جانب الأثر الإيجابي للمردودية الاقتصادية) على المردودية المالية للمؤسسة موضوع الدراسة كان أفضل خلال السنة المالية 2017 (بلغ 3,69%) بالمقارنة مع السنة المالية 2018 (حيث بلغ 2,62 مرة).

- بالتالي بإمكان هذه المؤسسة أن تستدين أكثر طالما أنها تحقق مردودية اقتصادية قادرة على تغطية معدل الفائدة المتوسط بشرط أن تحافظ على توازنها المالي، وأن تكون هذه الاستدانة بأقل التكاليف الممكنة، لكي تستمر في التأثير إيجابيا على المردودية المالية في المستقبل.

الخلاصة

على إثر الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى مؤسسة عياشي سعيد للبلاط يمكن أن نستنتج ما يلي:

- استطاعت المؤسسة تحقيق مردودية مالية موجبة خلال كل سنة مالية مدروسة للأسباب الرئيسية التالية: القدرة على تحقيق هامش للنتيجة (معدل الهامش الصافي) موجب، وذلك نظرا لكون نتيجة السنة موجبة والتي تعود بدورها إلى ايجابية الأرصدة الوسيطة للتسيير، انطلاقا من القيمة المضافة ومرورا بالفائض الخام للاستغلال إلى غاية نتيجة السنة المالية)؛

- القدرة على تحقيق مردودية اقتصادية موجبة مما يؤكد فعالية كفاءة نشاط الاستغلال؛

- وبما أن المردودية الاقتصادية كانت موجبة وأكبر من المعدل المتوسط المرجح لتكلفة الديون فالمديونية الكلية وهي (من مصادر التمويل الخارجية) لعبت دورا ايجابيا خلال كل سنة مالية مدروسة فرفعت أكثر مستوى للمردودية المالية؛

- وبالتالي إذا استمرت هذه المؤسسة في تحقيق مردودية اقتصادية موجبة وقادرة على تغطية المعدل المتوسط المرجح لتكلفة الديون، ستستمر العلاقة الايجابية بين هذه المصادر التمويلية (المديونية الكلية) والمردودية المالية في المستقبل

خاتمة

الخاتمة

بعد بحث تطلب جهدا معتبرا، استقصينا خلاله ما أمكن من مصادر تتعلق بالموضوع، فجمعنا المعلومات اللازمة عنه ورتبناها وشرعنا في دراستنا بأسلوب علمي، أداة وتنظيما وتحليلا، حتى انتهينا إلى استخلاص فكرة أقل ما يقال عنها تعبر بأكبر قدر ممكن من الصدق عن جوهر الموضوع.

فقد تبين أن المؤسسة الاقتصادية مكانة مميزة وبالغة الأهمية في أي منظومة اقتصادية - اجتماعية، إذ أنها الوحدة القاعدية والمصدر الأساسي لحلق الثروة والتراكم، ولهذا فإن إخضاع نشاطها للفحص والمراقبة العلمية المستمرة يعد من الضروريات الملحة حتى تتسنى عملية معالجة الأسباب التي قد تتم معابنتها والتعرف عليها كمعوقات ونقاط ضعف تعترض أداة هذه المؤسسة لمهامها في أمثل الظروف، وفي هذا الإطار تم التماس الجدوى من القيام بدراسة المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية، لما تسمح به مثل هذه الدراسة من تحليل يمس جوانب عديدة من صيرورة نشاط المؤسسة بهدف الوقوف في آخر المطاف على مدى قدرتها على خلق الأرباح، خلال فترة معينة.

فمستوى المردودية المالية تقاس مبدئيا بواسطة المقاربة بين النتيجة التي انبثقت عن كل عمليات النشاط والوسائل التي استعملت من أجل الحصول على تلك النتيجة خلال فترة معينة، وعلى العموم يكون مستوى المردودية المالية، مرضي كلما تمت مجازاة الأموال الخاصة بالقدر المطلوب من المكافأة، ولا يمكن التوصل إلى هذه الغاية إلا من خلال التحكم من جهة في تطور المردودية الاقتصادية (أي هامش النتيجة أو حجم الأعمال)، بفعالية قصوى وبشكل مستمر، إذ يستلزم الأمر أن يوسع حجم النشاط إلى سقفه الأعلى وبأدنى التكاليف الممكنة، مع الحرص على أن يكون دائما مواكبا لتغيرات الطلب.

كما يجب أن تصفى التجهيزات غير الضرورية وتجتنب المخزونات الزائدة عن اللزوم، وتحصل الحقوق على الغير بكل الطرق المشروعة، وتوجه الأموال الجاهزة إلى أفضل الاستعمالات... إلخ، ومن جهة أخرى يجب التحكم في المديونية الكلية بالشكل الذي يحافظ على التوازن المالي للمؤسسة، وكذا استقلاليتها المالية، ويسمح ببناء الهيكل المالي الأمثل، بأقل التكاليف الممكنة.

كما اتضح لنا أن تحقيق مردودية اقتصادية يعتبر شرطا لا مناص من تجسيده حتى يفتح المجال أمام إمكانية تحقيق المؤسسة لمردودية مالية، وإلا فلا سبيل لذلك.

فكلما كان المستوى المحقق من المردودية الاقتصادية أهم من التكلفة المرجحة للديون، فإن الاستمرار في الاستدانة، دون الإخلال بالقواعد المتعارف عليها لتوازن الهيكل المالي، يؤدي حتما إلى تزايد أهمية المستوى المحقق من المردودية المالية.

وخلافا لذلك، فكلما كان المستوى المحقق من المردودية الاقتصادية اقل أهمية من التكلفة المرجحة للديون فإن الاستمرار في الاستدانة سيترتب عنه انخفاض تدريجي في المستوى المحقق من المردودية المالية، إلى أن يصل الأمر إلى عدم تحقيق المؤسسة المالية لمردودية مالية في آخر المطاف.

وتعتبر هذه الاستنتاجات تأكيدا وافية لصحة الفرضيتين المطروحتين، ولقد جاءت دراسة حالة " مؤسسة عياشي السعيد للبلاط" لتسمح باختبارها علميا، إذ تبين أن هذه المؤسسة تمكنت من تحقيق مردودية اقتصادية خلال كلتا السنتين المدروستين، فكان مستواها كاف لتغطية التكلفة المرجحة للديون، مما جعل الاستدانة تلعب دورا إيجابيا مضاعفا زاد في نهاية الأمر من تعميق إيجابية المردودية.

الاقتراحات:

بما أن هذه المؤسسة قادرة على تحقيق مردودية اقتصادية عليها أن تعمل أولا على تخطي العوائق التي تحول دون تحسينها، قبل أن تنتقل إلى الاهتمام بدرجة مديونيتها الكلية، وعلى هذا الأساس يجب أن تعمل على:

أولا- بالنسبة لضرورة تحقيق مردودية اقتصادية بشكل مستمر وتحسين مستواها أكثر:

أ/ معالجة سلبيات السياسة الشرائية، من خلال:

- الكف عن التعامل مع الموردين الذين لا يحترمون تعهداتهم والتزاماتهم اتجاه المؤسسة، ومواصلة التنقيب عن كافة الموردين المحتملين، وخاصة منهم المحليين، قصد التعاقد مع أقدرهم على تمويل المؤسسة بالمواد الأولية (واللوازم الأخرى) بالكميات اللازمة لأوقاتها المحددة، وبمواصفاتها المطلوبة، وذلك بأفضل الشروط الممكنة (أسعار معقولة، تخفيضات تجارية ومالية ممنوحة، أجال لتسديد مرضية...).
- تفادي حدوث انقطاعات في مخزونات المواد الأولية (واللوازم الأخرى)، أو تراكمها المفرط، والسهر على توفير القدر الضروري منها، الذي يلبي حاجيات العملية الإنتاجية في كل الأوقات وبضمن استثماريتها في أحسن الظروف قدر الإمكان.

ب/ توسيع الطاقة الإنتاجية وتجديد إصلاح (و/أو) التجهيزات التي هي بحاجة إلى ذلك مستوى ورشات الإنتاج، وكذلك المخبر مع العمل على توفير الناقصة منها، دون الغض عن ضرورة احترام مبدأ الاقتصاد في الوسائل كلما كان ذلك ممكنا.

ج/ كما يجب أن يستحدث قسم لمصلحة المحاسبة يتكفل بتطبيق تقنيات المحاسبة التحليلية التي ستسمح بتحديد تكاليف كل نوع من المنتجات بدقة، ومراقبة تطورها، ثم التحكم فيها بشكل أفضل، وذلك سيعتبر للمؤسسة فرصة توجيه مجهوداتها نحو إنتاج أكبر الكميات الممكنة من المنتجات المطلوبة، التي لا تكلف كثيرا وتطبيق أسعار البيع التي ستضمن أمثل هوامش الربح، وتحافظ في نفس الوقت على القدرة التنافسية للمؤسسة.

د/ فتح المجال أمام توظيف العدد اللازم من المستخدمين ذوي المؤهلات التي لا تزال المؤسسة تفتقر إليها، وتحسين تنظيم العمل أكثر لبلوغ أفضل انسجام ممكن بين الأدوار والمهارات المطلوبة لتنفيذه.

إضافة إلى ضرورة توجيه سلوك المستخدمين نحو الأفضل مكن خلال منحهم فرض تطوير مهاراتهم باستمرار وتطبيع العلاقات فيما بينهم وتحفيزهم بكافة الطرق المشروعة والمتاحة من أجل تعبئة جهودهم إلى أقصى حدودها، وتركيزها على تحقيق أهداف المؤسسة، بكل ما تستلزمه هذه الأمور من تفهم لطبيعة السلوك الإنساني، ومن حسن الاتصال والقيادة.

هـ/ ترشيد نشاط البيع بهدف ترقية المبيعات ورفعها إلى أعلى مستوى ممكن لها ومعنى ذلك أن تتوصل المؤسسة إلى بيع أكبر الكميات الممكنة من منتجاتها(التي يتوجب أن تنتج بأقل التكاليف الممكنة) و أن تطبق أمثل اسعار البيع التي يمكن تطبيقها، مع العمل بموازانات لذلك على رفع حجم الخدمات التي تؤديها المؤسسة للخير، والحرص على استرجاع حقوق زبائنها بكافة السبل المشروعة في أسرع الآجال الممكنة.

وفي الواقع فإن العوائق التي تحد من فعالية وكفاءة نشاط البيع نابعة بقدر كبير من السياسة نفسها التي تنتهجها المؤسسة في هذا المجال، فهي مطالبة أن تراجع اهم جوانب هذه السياسة وأن تفكر قبل كل شيء بكل جدية في إعادة تنظيم هياكل البيع الحالية، المتمثلة أساسا في مصلحة للبيع محدودة الإمكانيات، وأن تجعل مصلحة " التسويق " أوسع مهام وأكثر حيوية ونشاط، بكل ما يتطلبه ذلك من موارد ووسائل إضافية، بحيث تكون هذه المصلحة الجديدة مقسمة إلى ثلاثة أقسام مكملة لبعضها البعض على النحو التالي:

- قسم يتولى مهام " بحوث التسويق": ينقب عن كل فرض البيع الممكنة (على مستوى الأسواق الوطنية و الخارجية)، يربط علاقات اتصال مع اكبر عدد ممكن من الزبائن المحتملين فيتعرف على حاجياتهم ورغباتهم

عن قرب، ويتربح اتجاه الطلب وتغيراته (من حيث الكمية، النوعية، الأسعار...)، ويمكن لبحوث السوق أن تستند إلى إحصائيات رسمية تصدر عن الهيئات المختصة مثل ديوان الإحصائيات، الغرف والاتحادات التجارية والصناعية...، وحتى البعثات والتمثيلات التجارية في الخارج.

كما يمكن لهذا القسم أن يوفر معلومات قيمة عن خصوصيات الزبائن (وضعيات المالية، قابليتهم للتسديد في الآجال اللازمة...، قدراتهم على تطوير أنشطتهم...إلخ)، مما سيساعد المؤسسة على اختيار التعامل مع أفضلهم وأوثقهم والمحافظة على حسن العلاقات ودوامها معهم...إلخ.

وكذلك الأمر بالنسبة للمنافسين المحتملين للمؤسسة، إذ يمكن لهذا القسم أن يجمع معلومات مفيدة عنهم (أعدادهم، نقاط تمركزهم وانتشارهم، الكميات التي ينتجونها ومدى جودتها، أنواعها، أسعار البيع التي يطبقونها...إلخ)، وذلك سيساعد المؤسسة في اتخاذ أفضل للقرارات، خاصة في مجال الإنتاج والتسويق.

- قسم يتولى مهام الإشهار: يعمل على التعريف بمنتجات المؤسسة (وكذلك بالخدمات التي تقدمها)، ويمكن له من أجل هذا الغرض أن يتعامل مع وسائل الإعلام المختلفة، وأن يصدر الكتيبات والأدلة، وينظم المشاركات في المعارض والتظاهرات الاقتصادية...إلخ.

وأخيرا على المؤسسة أن تعمل على ترشيد العمليات المالية والعمليات خارج الاستغلال قدر الإمكان، حتى تؤمن لنفسها امثل فائض نقدي إضافي تدعم به نتائج نشاط الاستغلال ثم نتيجة السنة المالية في آخر المطاف.

ولذلك، عليها مثلا أن تبحث عن تنويع مصادر الدخل الأخرى قدر الإمكان كما يجب الإسراع ببيع كافة الآلات والمعدات ووسائل العمل المختلفة التي لم تعد قادرة على تأدية أدوارها على أكمل وجه، مع وجوب الحرص على أن تكون الإيرادات المتأتية من عمليات التنازل عن التجهيزات المهلكة جزئيا أكبر من صافي القيم المتبقية لتلك التجهيزات...إلخ.

ي/ ومن أجل تمويل استثماراتها (ثم دور الاستغلال) على المؤسسة أن تعتمد أولا على طاقة التمويل المتاحة لديها (أقساط الاهتلاكات والمؤونات)، ثم على الموارد الدائمة التي يمكن أن يضيفها مالك المؤسسة، في شكل أسهم جديدة إلى رأسمالها الاجتماعي وذلك في انتظار تحقيق مردودية اقتصادية موجبة، وقبل التفكير في اللجوء إلى الاستدانة أكثر.

ثانيا- بالنسبة للمديونية الكلية:

بعد أن تتمكن المؤسسة موضوع الدراسة، من تحقيق نتائج إيجابية (انطلاقاً من القيمة المضافة...ومروراً بالفائض الخام للاستغلال وإلى غاية نتيجة السنة المالية)، وبالتالي تحقيق مردودية اقتصادية موجبة يمكن لها أن تلجأ إلى الاستدانة أكثر لكن في إطار توفر الشروط التالية:

- يجب أن يظل مستوى المردودية الاقتصادية أعلى من المعادل المتوسط المرجح لتكلفة الديون؛
- يجب أن تحافظ المؤسسة على توازنها المالي؛
- يجب أن تحافظ المؤسسة على استقلاليتها المالية؛
- ويجب أن تتحصل المؤسسة على القروض اللازمة، بأقل التكاليف الممكنة وبالأحجام التي تحتاج إليها من كل صنف.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية.

- الكتب

1. أحمد التيجاني بلعروسي، النظام المحاسبي المالي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009
2. إسماعيل الياس، التسيير المالي، مكتبة النهضة الإسلامية، (مدينة النشر غير محددة)، 1999
3. أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2007
4. بن ساسي الياس، قريشي يوسف، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006
5. بوراس أحمد ، تمويل المنشأة الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008.
6. دادي عدون ناصر ، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
7. دريد كمال آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007.
8. حسني علي خربوش، عبد المعطي رضا أرشيد، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران، عمان، 1999،
9. خالد الراوي وآخرون، نظرية التمويل الدولي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2002
10. خوني رابح ، رقية حساني، المؤسسات المتوسطة ومشكلات تمويلها، الطبعة الأولى، أيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008
11. رضوان وليد العمار، أساسيات الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 1997
12. شبايكي سعدان ، تقنيات المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002
13. صخري عمر ، اقتصاد المؤسسة، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008،
14. طلال محمد الجاوي وآخرون، أساسيات المعرفة الحاسوبية، دار اليازوري، عمان، 2013
15. عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي: دروس وتطبيقات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999
16. عبد الحليم كراجة، الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006
17. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007
18. عبید أحمد الحجازي، مصادر التمويل مع شرح لمصدر القروض و بيان كيفية معاملته ضريبياً، دار النهضة العربية، بيروت، 2001

قائمة المراجع

19. عرباجي اسماعيل ، اقتصاد وتسيير المؤسسة (أهمية التنظيم، ديناميكية الهياكل)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر، 2013
20. علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار مكتبة الرائد العلمية للنشر، عمان، 2002
21. عمورة عمار ،الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري، دار المعرفة، الجزائر، 2000،
22. فضيل نادية ،أحكام الشركة طبقا للقانون التجاري الجزائري، الطبعة السابعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008
23. فليح حسن خلف، الأسواق المالية النقدية، الطبعة الأولى، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2006
24. فيزافونا باتريس، التسيير المالي، المطبعة التعاونية، دمشق، 1991
25. فيصل حمودة الشواورة، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013
26. كتوش عاشور، المحاسبة العامة (أصل ومبادئ واليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013،
27. مأمون علي الناصر وآخرون، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2016،
28. محمد الصيرفي، تعلم كيفية تحديد هيكلك المالي وقراءة قوائمك المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006
29. الطيب محمد رفيق، مدخل التسيير: أساسيات، وظائف، تقنيات، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995،
30. نبيل جواد، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007،

قائمة المراجع

- الأطروحات والمذكرات الجامعية

31. بوشوشة محمد ، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2016/2015.
32. موسى مبارك، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتيجية مالية، جامعة سكيكدة، 2013/2012.
33. مخبي أحلام ، تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

34. BRANCHARD. H., dictionnaire économique et social 11^{ème} édition , Ed. ouvrières, paris, 1998
35. COLASE .B, gestion financière de l'entreprise, P.U.F , paris , 1992
36. COLASSE .B, la rentabilité de l'entreprise, 3^{ème} édition , DUNOD, paris, 1999
37. conso Pierre, la gestion financière de l'entreprise, 7^{ème} édition , DUNOD , paris , 1997
38. DEPALLENS. G. La gestion financière de l'entreprise, siirey, paris, 1999
39. DUFIGOUR. P.A, Gaz Angel Anne, introduction à la finance de l'entreprise , DUNOD, paris, 1999
40. GRIFFITH S. Gestion financier , Edition, Chihab, Alger, 1996
41. KHLAIFI RACHID, lanalyse du compte des résultats, les éditions d'organisation, paris, 1995
42. LAUZEL. P, contrôle de gestion et budgets , SIREY, paris, 1996
43. MAURIAC .J; BOUGAULT H : Economie de l'Entreprise, 3^{ème} édition. Edition CASTEILLIA ; Paris. 1999
44. Meyer Jean , Gestio budgétaire, 8^{ème} édition, DUNOD, Paris, 1999,

الملاحق

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F

Désignation de l'entreprise: SNC AYACHI SAID ET SON ASSOCIE

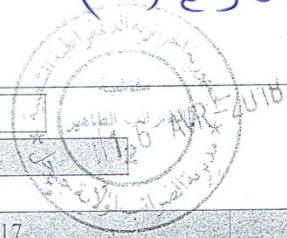
ملحق رقم: (01)

Activité:

Adresse:

ZI OULED SALAH TAHER JIJEL

Exercice clos le 31/12/17



BILAN (ACTIF)

ACTIF	2017			2016
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	49 169		49 169	49 169
Immobilisations corporelles				
Terrains	5 810 586		5 810 586	5 810 586
Bâtiments	77 053 960		77 053 960	77 053 960
Autres immobilisations corporelles	768 917 190	310 966 972	457 950 218	474 070 218
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	851 830 906	310 966 972	540 863 934	556 980 218
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	66 405 298		66 405 298	60 790 298
Créances et emplois assimilés				
Clients				
Autres débiteurs	310 678		310 678	44 678
Impôts et assimilés	984 420		984 420	4 150 420
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	24 351 300		24 351 300	15 160 300
TOTAL ACTIF COURANT	92 051 698		92 051 698	80 560 698
TOTAL GENERAL ACTIF	943 882 605	310 966 972	632 915 633	637 540 916

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F

Désignation de l'entreprise: SNC AYACHI SAID ET SON ASSOCIE

Activité:

Adresse:

ZI OULED SALAH TAHER JIJEL

Exercice clos le

31/12/17

BILAN (PASSIF)

	2017	2016
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	15 000 000	15 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	10 430 515	13 762
Autres capitaux propres - Report à nouveau	109 539 892	95 777
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	134 970 408	124 539
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	46 865 328	64 379
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	46 865 328	64 379
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	78 195 331	73 903
Impôts	2 147 484	410
Autres dettes	364 285 966	365 228
Trésorerie passif	6 451 113	9 083
TOTAL III	451 079 896	448 626
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	632 915 633	637 545

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.L.F.

Désignation de l'entreprise: SNC AYACHI SAID ET SON ASSOCIE

Activite:

Adresse:

ZI OULED SALAH TAHER JIJEL

Exercice du 01/01/17 au 31/12/17

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2017		2016	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Produits fabriqués		189 645 721		266 863 69
Production vendue				
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		189 645 721		266 863 69
Production stockée ou déstockée		16 154 725	30 456 940	
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		205 800 446		236 406 75
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	79 700 401		82 191 515	
Autres approvisionnements	5 669 979		12 966 305	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	9 648 530		29 149 085	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations	430 840		375 408	
Services				
Entretien, réparations et maintenance	268 500		459 361	
Primes d'assurances	2 090 563		1 423 723	
Services extérieurs				
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	35 000		124 570	
Publicité	255 520		85 000	
Déplacements, missions et réceptions				
Autres services	2 745 522		8 878 826	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
I-Consommations de l'exercice	100 844 857		135 653 796	
II-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		104 955 589		100 752 95

... la suite sur la page suivant

IMPRIMÉ DESTINÉ A L'ADMINISTRATION

N.I.F

Désignation de l'entreprise: SNC AYACHI SAID ET SON ASSOCIE

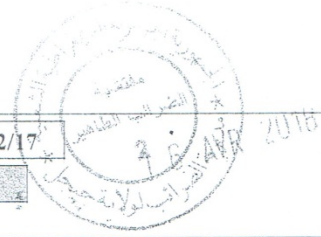
Activité:

Adresse:

ZI OULED SALAH TAHER JIJEL

Exercice du 01/01/17 au 31/12/17

COMPTE DE RESULTAT/..



RUBRIQUES	2017		2016	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	25 943 144		24 758 025	
Impôts et taxes et versements assimilés	3 178 425		2 532 240	
IV-Excédent brut d'exploitation		75 834 019		73 462 6
Autres produits opérationnels		5 014 677		3 019 1
Autres charges opérationnelles	670 934		124 110	
Dotations aux amortissements	66 201 409		61 408 916	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		13 976 353		14 948 8
Produits financiers		17 409		187 9
Charges financières	3 563 247		1 373 982	
VI-Résultat financier	3 545 838		1 186 078	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		10 430 515		13 762 7
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		10 430 515		13 762 7

(*) A détailler sur état annexe à joindre

LE DESTINE A L'ADMINISTRATION

N° 09 971 806 051 5811

denomination de l'entreprise: SNC AYACHI SAID ET SON ASSOCIE

الموافق: 03

Activité: FABRICATION DE CARRELAGE GRANITO

Adresse: Z.I OULED SALAH TAHER JIJEL

Exercice clos le 31/12/18

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2018			2017
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	49 169		49 169	49 169
Immobilisations corporelles				
Terrains	5 810 586		5 810 586	5 810 586
Bâtiments	77 053 960		77 053 960	77 053 960
Autres immobilisations corporelles	752 623 311	355 546 833	397 076 477	457 950 311
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	835 537 026	355 546 833	479 990 192	540 863 960
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	89 913 657		89 913 657	66 405 210
Créances et emplois assimilés				
Clients				
Autres débiteurs	984 597		984 597	310 600
Impôts et assimilés	1 016 268		1 016 268	984 597
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	47 404 751		47 404 751	24 351 300
TOTAL ACTIF COURANT	139 319 275		139 319 275	92 051 107
TOTAL GENERAL ACTIF	974 856 302	355 546 833	619 309 467	632 915 067

FORME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 099718060515811

Dénomination de l'entreprise: SNC AYACHI SAID ET SON ASSOCIE

Activité: FABRICATION DE CARRELAGE GRANITO
 Adresse: Z.I OULED SALAH TAHER JIJEL

Exercice clos le 31/12/18

BILAN (PASSIF)

	2018	2017
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	15 000 000	15 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	8 780 737	10 430 500
Autres capitaux propres - Report à nouveau	147 493 895	109 539 800
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	171 274 633	134 970 400
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	26 321 924	46 865 300
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	26 321 924	46 865 300
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	54 877 149	78 195 000
Impôts	1 812 649	2 147 000
Autres dettes	359 502 850	364 285 000
Trésorerie passif	5 520 260	6 451 000
TOTAL III	421 712 910	451 079 000
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	619 309 468	632 915 000

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 090718060515821

Nature de l'entreprise: SNC AYACHI SAID ET SON ASSOCIE

Activité:

FABRICATION DE CARRELAGE GRANITO

Adresse:

Z.I OULED SALAH TAHER JIJEL

(04) 300 00 00

Exercice du 01/01/18 au 31/12/18

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2018		2017	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue		167 252 138		189 645 72
Produits fabriqués				
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		167 252 138		189 645 72
Production stockée ou déstockée		4 868 433		16 154 72
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		172 120 571		205 800 44
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	56 936 165		79 700 401	
Autres approvisionnements	5 830 119		5 669 979	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	9 882 944		9 648 530	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs				
Sous-traitance générale				
Locations	275 580		430 840	
Entretien, réparations et maintenance	329 998		268 500	
Primes d'assurances	1 329 791		2 090 563	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	560 000		35 000	
Publicité	545 498		255 520	
Déplacements, missions et réceptions				
Autres services	3 847 179		2 745 522	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	79 537 276		100 844 857	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		92 583 294		104 955 58
Charges de personnel	32 062 581		25 943 144	
Impôts et taxes et versements assimilés	1 757 604		3 178 425	
IV-Excédent brut d'exploitation		58 763 109		75 834 01
Autres produits opérationnels		18 948 953		5 014 67
Autres charges opérationnelles	475 374		670 934	
Dotations aux amortissements	65 690 933		66 201 409	
Provision				
Pertes de valeur				

... la suite sur la page suivant

FORMULAIRE DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 9 9 7 1 8 0 6 0 5 1 5 8 2 1

Dénomination de l'entreprise: SNC AYACHI SAID ET SON ASSOCIE

Activité:

FABRICATION DE CARRELAGE GRANITO
Z.I OULED SALAH TAHER JIJEL

Adresse:

Exercice du 01/01/18 au 31/12/18

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2018		2017	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel				
Produits financiers		11 545 753		13 976 353
Charges financières		169 397		17 409
VI-Résultat financier	2 934 413		3 563 247	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	2 765 015		3 545 838	
Eléments extraordinaires (produits) (*)		8 780 737		10 430 515
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		8 780 737		10 430 515

(*) A détailler sur état annexe à joindre

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F

Désignation de l'entreprise: SNC AYACHI SAID ET SON ASSOCIE

Activité:

Adresse:

ZI OULED SALAH TAHER JIJEL

Exercice clos le

31/12/17

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2017			2016
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	49 169		49 169	4
Immobilisations corporelles				
Terrains	5 810 586		5 810 586	5 81
Bâtiments	77 053 960		77 053 960	77 05
Autres immobilisations corporelles	768 917 190	310 966 972	457 950 218	474 07
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	851 830 906	310 966 972	540 863 934	556 98
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	66 405 298		66 405 298	60 79
Créances et emplois assimilés				
Clients				
Autres débiteurs	310 678		310 678	44
Impôts et assimilés	984 420		984 420	4 15
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	24 351 300		24 351 300	15 16
TOTAL ACTIF COURANT	92 051 698		92 051 698	80 56
TOTAL GENERAL ACTIF	943 882 605	310 966 972	632 915 633	637 54

الملخص:

تكتسي دراسات المردودية بكافة أشكالها في المؤسسة الاقتصادية، أهمية كبيرة لما تسمح به من قياسات وتحليل تمس نشاط هذه الأخيرة بهدف الوقوف على أدائها ومدى قدرتها على خلق الأرباح خلال فترة معينة. والأخص يتحدد مستوى المردودية المالية تبعاً لمستوى المردودية الاقتصادية من جهة، ودرجة المديونية الكلية (وهي من مصادر التمويل الخارجي) من جهة أخرى، وبالتالي فإن التحكم الجيد في هذه المكونات يؤدي بالضرورة إلى التحكم الجيد في المردودية للمؤسسة الاقتصادية وتحسينها أكثر في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: دراسات المردودية، المردودية المالية، المردودية الاقتصادية، درجة المديونية الكلية.

Résumé:

Les études de rentabilité, sous ses formes diverses, ont une grande importance en matière de mesure et d'analyse de l'activité de l'entreprise économique dans le but d'évaluer ses performances et sa capacité à générer des bénéfices au cours d'une période donnée.

Et détermine en fonction du niveau de la rentabilité économique d'une part, et du degré d'endettement global (ressources de financement externe d'autre part, et c'est ainsi que la maîtrise parfaite de ces paramètres vise à mieux maîtriser la rentabilité financière de l'entreprise économique et à l'améliorer de plus à l'avenir.

Les Mots de clés : Les études de rentabilité, la rentabilité financière, la rentabilité économique, le degré d'endettement global.